

**القوة الجوية العراقية**  
**مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرضي**  
**٢٢ نيسان ١٩٣١ - ١٩٣٩**

الأستاذ المساعد الدكتور/قحطان حميد كاظم العنكي، كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى

**ملخص البحث**

جاءت مهمة هذه الدراسة في متابعة محطات مرحلة تأسيس القوة الجوية العراقية وتطورها وتوصيف العمل السوقي خلال المدة ٢٢ نيسان ١٩٣١-١٩٣٩، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

١. حظيت مسألة تشكيل القوة الجوية العراقية باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم البلاد منذ تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١ لذلك أدرجت مطلب إنشاء القوة الجوية الوطنية وتسليحها ضمن مناهجها الوزارية.

٢. سعت بريطانيا لتسويق الجهود العراقية والمماثلة في تأسيس السلاح الجديد وبما يبقي الجيش العراقي بحاجة دائمة لخدمات الإسناد الجوي البريطاني لذلك اتجهت الدولة العراقية بعد انقلاب سنة ١٩٣٦، نحو تنويع مصادر السلاح الجوي وبخاصة من الدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا وألمانيا .

٣. أصبح على القوة الجوية - منذ تأسيسها - وحتى سنة ١٩٣٧ معاونة قوات الشرطة والجيش العراقي الأخرى لضبط الأمن الداخلي وفرض سلطة القانون بعد ظهور الكثير من الأحداث والاضطرابات الداخلية لاسيما الحركات العشائرية في المناطق الشمالية والفرات الأوسط والجنوبية.

**Abstract**

**The Iraqi Air Force is considered as an important ring in the history of Iraqi Arm force for its active mobilizing role.**

**The study has reached the following conclusions:**

**1.The formation of the Iraqi Air Force had greatly taken into consideration the interest of the successive Iraqi governments since 1921,the date of the formation of the Iraqi Army, the request of its**

formation which occupied an important part in the programmes of the successive Iraqi cabinets.

2. Britain had procrastinated the Iraqi efforts to build the new army to keep it depending on the British air force.

3. After the coup of 1936, the Iraqi government started to verify the sources of air force weapons specially imported from the European countries such as Italy-Germany.

4. Since its foundation in 1937, the Iraqi Air force found itself obliged it to help the Iraqi police force and the Iraqi Army in their efforts to keep discipline and to impose law authority in the aftermath of the incidents and the turmoils specially the tribal movements in the northern parts as well as the southern and the middle parts of the Euphrates.

## المقدمة:

شكلت القوة الجوية حلقةً مهمةً في تاريخ القوات العراقية المسلحة، لما قامت به من دور تعبوي فعال، ولم تحضى بدراسات أكاديمية مفصلة، لذا جاءت مهمة هذه الدراسة في متابعة محطات مرحلة التأسيس وتوصيف العمل السوقي، لذا ركز البحث على ظروف ومقدمات تأسيسها، وسياسة الحكومة العراقية فضلاً عن البريطانية بشأن تطويرها، من حيث هيكلية البناء وطبيعة التسليح، لذلك قسم البحث على ستة مباحث، تناول الأول مرحلة التأسيس وبناء التشكيل التعبوي والموقف البريطاني منها، وبين المبحث الثاني مجريات العلاقات السياسية العراقية البريطانية وانعكاساتها على تأسيس القوة الجوية ١٩٢٧-١٩٣٣، بينما درس المبحث الثالث خطط الحكومة العراقية وبرامجها في توسيع القوة الجوية والاهتمام بجاهزيتها التسليحية حتى عام ١٩٣٩، وكرس المبحث الرابع لتوصيف الملاك الوظيفي للقوة الجوية العراقية ومتغيراته الإدارية ١٩٣١-١٩٣٩، وتناول المبحث الخامس مساهمة القوة الجوية في إخماد الحركات والاضطرابات الداخلية ١٩٣١-١٩٣٣، وركز المبحث السادس على نشاط القوة الجوية في إخماد الحركات العشائرية ١٩٣٥-١٩٣٧.

اعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة، في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة (وثائق وزارة الدفاع)، فضلاً عن الوثائق العراقية المنشورة (وثائق وزارة العدلية - مجموعة القوانين والأنظمة)، ووثائق وزارة الدفاع العراقية المطبوعة (أوامر الجيش)، وموسوعة تاريخ القوات العراقية

المسلحة، وعدد من الرسائل الأكاديمية، والكتب العربية المطبوعة والدوريات، تفاصيلها في قائمة المصادر. والله ولي التوفيق.

## المبحث الأول القوة الجوية العراقية - مرحلة التأسيس وبناء التشكيل التعبوي والموقف البريطاني منها

كانت مسألة تأسيس جيش عراقي قوي قادر على حفظ النظام والأمن الداخلي هي إحدى المسائل الرئيسة التي جرت دراستها منذ بداية تأسيس الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢٠، لذلك قررت الحكومة العراقية إنشاء نواة لقوة جوية وطنية لرفع القدرة القتالية للجيش العراقي لما لهذا السلاح من تأثير فعال على نشاط الحركات العسكرية<sup>(١)</sup>.

وقررت الحكومة العراقية، آنذاك، إدراج ذلك بصورة رسمية في الاتفاقية العسكرية التي وقعت في ٢٥ آذار ١٩٢٤، وألحقت بمعاهدة عام ١٩٢٢، وقد جاء في المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة عن المساعدات التي تقدمها بريطانيا للحكومة العراقية بأنها تشمل ((تتيف الضباط العراقيين العلوم العسكرية وفن الطيران في المملكة البريطانية..، وتجهيز الجيش العراقي بكميات وافية من الأسلحة والذخائر والمعدات والطائرات من أحدث طراز موجود))<sup>(٢)</sup>.

ومما يجدر ذكره، أن الاتفاقية العسكرية قد أشارت إلى فقرات منهاج توسيع الجيش العراقي للسنوات اللاحقة وجاء فيه السنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ما نصه: ((تؤسس وحدة جوية على نحو ما توصي به رئاسة أركان الحرب الجوية (البريطانية) على أن يحصل تقدم مُرض في قوة وكفاية القوة البرية المحلية في العراق..))<sup>(٣)</sup>.

عملت الحكومة العراقية على زيادة حجم الجيش العراقي من (٦٠٠٠) جندي عام ١٩٢٤ إلى (٨٠٠٠) جندي عام ١٩٢٥، ولم تسهم القوات البريطانية إسهاماً حقيقياً في تدريب الجيش العراقي والارتفاع في قدراته القتالية حتى نيسان ١٩٢٤، وبعد هذا التاريخ اقتضت خطة التطوير على تشكيل وحدات نموذجية يشرف عليها الضباط البريطانيون، وعين اللواء

أي.سي.ديلي(A.C.Daily)مفتشاً عاماً للجيش العراقي بعد توقيع الاتفاقية العسكرية، كما تم تعيين (٢٥) ضابطاً بريطانياً للعمل في هيئات الركن، وتدريب وحدات الجيش العراقي المؤمل تأليفه<sup>(٤)</sup>، ووضع (ديلي)دراسة فصل فيها الخطط والمناهج، لتنفيذ السياسة المتفق عليها، بين الحكومتين العراقية والبريطانية، وقدمها الى المندوب السامي البريطاني هنري دويس(H.Dobes)في ٧ آذار ١٩٢٦<sup>(٥)</sup>.

وأشارت دراسة(ديلي)في السياسة المستقبلية في العراق الى استلام الحكومة العراقية المسؤولية التامة عن دفاعها في موعد أقصاه عام ١٩٣١، وسيجري خلال هذه المدة تخفيض متزايد للقوات البريطانية بما فيها القوة الجوية، وهذا يقتضي ملاحظة تشكيل قوة جوية عراقية لتعوض القوة الجوية البريطانية المسحوبة عند تحقيق السياسة الدفاعية للعراق<sup>(٦)</sup>.

ويبدو أن هذا الأمر كان مبرراً كافياً للحكومة العراقية لبذل المزيد من الجهود لإدخال سلاح الجو فضلاً عن المدفعية في صنوف الجيش العراقي لتأمين قدرات نوعية لهذا الجيش، لذلك سعت جاهدة لتأمين الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف لاسيما قد تأكد لها خطأ استمرار اعتماد العراق في الدفاع عن حدوده الخارجية، وفي حماية أمنه الداخلي على الجيش البريطاني ومنه أسراب سلاح الجو البريطاني<sup>(٧)</sup>، يزداد على ذلك تبدل السياسة البريطانية الرامية الى تقليل النفقات العسكرية المقدمة للعراق من خلال تخفيض قواتها والاستعاضة بدلها بقوات محلية عراقية<sup>(٨)</sup>.

اتبعت بريطانيا سياسة المماثلة بشأن البدء بإنشاء نواة للقوة الجوية العراقية، مما اضطر رئيس الوزراء العراقي(عبد المحسن السعدون)<sup>(٩)</sup>أن يكتب الى المعتمد السامي البريطاني في ٦ تشرين الأول ١٩٢٦ مبدياً تأثره بعدم رد الحكومة البريطانية على مطالبة وزارة الدفاع العراقية بشأن الموضوع مبيناً له ما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا من قيام الأخيرة بتدريب طيارين عراقيين في بريطانيا وضرورة تنفيذ بريطانيا لتعهداتها الصريحة هذه<sup>(١٠)</sup>.

وكان مشروع(ديلي)المشار إليه قد اقترح أن يوجه السعي الى تأليف سربين عراقيين كل سرب منهما يتألف من ثلاثة رفوف، وكل رف يؤلف من ست طائرات، وبذلك يبلغ عدد طائرات سلاح الجو العراقي في عام ١٩٣١ نحو(٣٦)طائرة<sup>(١١)</sup>.

وأشار المشروع أيضاً، إلى موافقة الحكومة البريطانية على تدريب أربعة ضباط عراقيين في مصر على الطيران و(٢٤) آلياً في وحدة جوية في هذه البلاد، فضلاً عن اقتراح وزارة الطيران البريطانية تأليف قوة جوية مشتركة من العراقيين والبريطانيين، والشروع بإنشاء قوة جوية عراقية مفترضة تكون جاهزة في عام ١٩٣١ بعد جاهزية السريان المار ذكرهما للخدمة، وهذا مما يؤدي إلى خفض القوة الجوية البريطانية في العراق<sup>(١٢)</sup>. ويبدوان هذه المقترحات ستهيئ الجيش العراقي ومنه القوة الجوية لتسلم الملف الأمني ولو جزئياً بعد أن تم الإعلان عن دخول العراق عصبة الأمم في موعد أقصاه عام ١٩٣٢، وبذلك يكون قد منح السيادة على أرضه وسماؤه، وهذا يتطلب وجود قوة جوية كافية للمساهمة - عند الحاجة - في تأمين وضبط الأمن الداخلي والدفاع عن الحدود الخارجية.

بادي ذي بدء، لم توافق الحكومة البريطانية على مشروع (ديلي) كما هو، لأنها رأت فيه زيادة في حجم الجيش العراقي ومنه القوة الجوية لا تتفق والتوجهات البريطانية في هذا الصدد، والتي كانت تهدف إلى تأليف جيش عراقي ضعيف تتحدد مهمته الأساسية بتوطيد الأمن الداخلي<sup>(١٣)</sup>. ويرى الباحث أن هذه السياسة قريبة إلى الواقع لاسيما وأن الدول الاستعمارية في سياستها تهدف، على الأغلب، إلى إبقاء الدول الخاضعة تحت سيطرتها أو انتدابها بحالة ضعيفة من النواحي المختلفة ومنها العسكرية، مما يجعل حكوماتها تطلب المساعدة المستمرة من هذه الدولة وبالتالي استمرار الوجود الاستعماري فيها بأشكاله المختلفة، وقد أثبتت الوقائع اللاحقة في العراق صحة هذا الرأي وواقعيته.

اختلفت وجهة نظر المندوب السامي البريطاني هنري دويس عن طموحات الحكومة العراقية وحتى رأي (ديلي) المار الذكر، فقد أرسل المندوب السامي إلى وزارة المستعمرات البريطانية عدة مذكرات بين فيها اقتراحه بأن تكون القوة الجوية العراقية بقوة سرب واحد مؤلف من اثنتي عشرة طائرة سيتم تأليفها في عام ١٩٣٢-١٩٣٣ بدلاً من المقترح السابق الذي يرى أن تكون سربين كاملين ويعدد (٣٦) طائرة وأن تتجز ذلك بريطانيا في عام ١٩٢٥-١٩٢٦<sup>(١٤)</sup>.

لم تثني مواقف المندوب السامي وزارة الدفاع العراقية والحكومة العراقية من الاستمرار بالمطالبة بتدريب الكادر العراقي في بريطانيا، وبعد إلحاح شديد من الجانب العراقي، وافقت بريطانيا على تدريب ستة تلاميذ<sup>(١٥)</sup> في كلية القوة الجوية البريطانية في (كرانول) (Cranol) في بريطانيا في أيلول ١٩٢٧ وتكون مدة الدراسة سنتان، كما وافقت الحكومة البريطانية على تدريب (١٦) عراقياً في تخصص إدامة الطائرات وصيانتها وذلك في مستودع القوة الجوية البريطانية في معسكر الهندي (الرشيد)<sup>(١٦)</sup> في بغداد<sup>(١٧)</sup>.

وفي الجانب المالي، خصصت الحكومة المبالغ اللازمة لتأسيس القوة الجوية في ميزانيات وزارة الدفاع منذ السنة المالية ١٩٢٦-١٩٢٧، إذ بلغت نفقات وزارة الدفاع نحو ٣٠% من نفقات الحكومة العراقية وذلك لتوجه الحكومات العراقية لشراء الطائرات وإرسال الضباط والفنيين للدراسة والتحضير لإنشاء القوة الجوية، وفي السنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية كانت نفقات وزارة الدفاع قد بلغت (٧٤٤,٧٨٠) دينار من مجموع إجمالي الميزانية العامة (٣,٥٦٧,٨٩٨) دينار، وعلى الرغم من مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية<sup>(١٨)</sup>، إلا أن نسبة وزارة الدفاع كانت مرتفعة إذ بلغت نحو ٢٠,٨% من إجمالي الميزانية العامة<sup>(١٩)</sup>. وهذا يؤكد جهود وزارة الدفاع والحكومة العراقية بالتوجه نحو تأسيس هذه القوة الجديدة.

يظهر مما سبق أن بريطانيا لم تكن متحمسة في تأسيس القوة الجوية العراقية بسبب التكاليف المادية الباهضة، بينما الحقيقة هي محاولة بريطانيا إبقاء العراق مرتبط بها وبحاجة مستمرة لها، مما يجعله أسيراً لسياستها ومخططاتها في منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة، وأن تكون سياسة العراق وحكومته تابعة وذيلية للسياسة البريطانية، وهذا ما أظهرته الكثير من الأحداث اللاحقة، على الرغم من وجود أصوات المعارضة الوطنية هنا أو هناك، في داخل الحكومة أو في المجلس النيابي .

## المبحث الثاني

### مجريات العلاقات السياسية العراقية - البريطانية وانعكاساتها على تأسيس القوة الجوية

١٩٢٧-١٩٣٣

قدمت حكومة جعفر العسكري<sup>(٢٠)</sup> مذكرات عدة للجانب البريطاني، ففي يوم ١٧ آذار ١٩٢٧ جرى اجتماع بين الطرفين حضره عن العراق الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء جعفر العسكري وعن الجانب البريطاني المعتمد السامي (هنري دويس) بحضور كورنواليس<sup>(٢١)</sup> (K.Cornwales) مستشار وزارة الداخلية، وناقش الاجتماع مسألة تطوير الجيش العراقي وتقليص القوات البريطانية لاسيما بعد اقتراب عام ١٩٢٨ الذي كان من المؤمل دخول العراق فيه عصابة الأمم<sup>(٢٢)</sup>.

وفي عهد وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) انشغلت وزارة الدفاع العراقية بالتفاوض مع الجانب البريطاني لوضع اتفاقية عسكرية جديدة لاسيما بعد أن أرسلت الحكومة البريطانية في شهر آذار ١٩٢٨ الى الحكومة العراقية مسودة الاتفاقية العسكرية، وكان رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون يدرك بأن تمسك الحكومة البريطانية بمبدأ تحمل العراق بعض نفقات القوات البريطانية مبني على أساس خفض أعبائها المالية في العراق الى الحد المستطاع، وأوضح للمندوب السامي البريطاني بأنه يعتقد أن الجيش العراقي إذا وصل الى الدرجة المطلوبة من القوة والكفاءة وتوافرت لديه بعض الأسلحة الحديثة كسلاح القوة الجوية أمكنه من أن يحقق الغاية التي تهدف إليها بريطانيا إذ انه سيحل محل القوات البريطانية في معالجة المشكلات الطارئة، وبذلك يفسح المجال لبريطانيا بتخفيض قواتها في العراق لذلك رفض السعدون تلبية رغبات الحكومة البريطانية على اعتبار عدم قدرة تحمل الحكومة العراقية للنفقات الإضافية<sup>(٢٣)</sup>.

ونظراً للموقف الصلب الذي أظهرت عليه الحكومة العراقية، عبرت السلطات البريطانية الى رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون، عن استعدادها في بقاء قواتها الجوية مؤقتاً إلى حين إكمال إنشاء القوة الجوية العراقية، فضلاً عن أنها وعدت باستمرارها في تدريب العراقيين على سلاح الطيران بشرط أن يأخذ رأيها في الموعد الذي ستشكل فيه وحدات الطيران العراقية<sup>(٢٤)</sup>.

ومما يجدر ذكره، أن السعدون عارض تلك المقترحات والشروط التي عرضتها بريطانيا كبديل لقانون أو مشروع التجنيد الإجباري، مما دفع بالعديد من ضباط الجيش العراقي لاسيما صغار الرتب الى أن ينظموا أنفسهم للوقوف ضد السياسة البريطانية التي تحاول إعاقة تسليح الجيش العراقي وتطوره، فظهرت كتلة من الضباط أطلقت على نفسها ((كتلة الضباط القوميين)) منذ عام ١٩٢٧ كان أبرز أعضائها الرئيس (النقيب) محمد فهمي سعيد<sup>(٢٥)</sup> والرئيس صلاح الدين الصباغ<sup>(٢٦)</sup>.

وانتقد وزير الدفاع نوري السعيد خطة الفريق جي.جي. لوخ (G.G.Lock) المفتش العام للجيش العراقي<sup>(٢٧)</sup>، إذ عدها غير قابلة للتطبيق وتلبي مصالح بريطانيا على حساب المصالح العراقية، لذلك كتب عن وجهة نظره هذه الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون في ٩ آذار ١٩٢٩ كتاباً ضمنه نقده لخطة الفريق لوخ، فضلاً عن وضع وجهة نظر الحكومة العراقية في شكل الجيش المقترح تأليفه<sup>(٢٨)</sup>، لذلك لخص وزير الدفاع العراقي آرائه فيما يخص القوة الجوية بأن هذا المشروع (مشروع لوخ) يجعل العراق بعد سعي وجهود (١١) عام جيشاً مؤلفاً من قوات برية وسرب طائرات، وبهذا فإن القوة الجوية ستكون ((قوة جوية ضئيلة.. ومعنى هذا أن العراق سيبقى حتماً عاليةً على الحكومة البريطانية حتى انقضاء الإحدى عشرة سنة..))<sup>(٢٩)</sup>.

كما أظهر وزير الدفاع نوري السعيد اهتمامه بشأن إنشاء القوة الجوية الوطنية، فاهتم بإرسال الطلاب الى بريطانيا ليكونوا ضباط طيارين كما سبقت الإشارة ويعودوا الى العراق في عام ١٩٣١<sup>(٣٠)</sup>، كما اقترح إرسال بعثة أخرى للدراسة في كلية القوة الجوية التركية لقلّة تكاليف الدراسة ونفقاتها عما هو عليه في بريطانيا، فضلاً عن وجود طلاب يحسنون اللغة التركية أكثر من الإنكليزية، لكن مجلس الوزراء رأى بأن الفرصة لم تحن للعمل بمثل هذا الاقتراح وتبنى مجلس الوزراء رأيه بمفاتيحة المعتمد السامي لتخفيف نفقات دراسة الطلبة في بريطانيا، كما أنه اقترح وضع فصل خاص في الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع لحساب القوة الجوية<sup>(٣١)</sup>. وهذا مؤشر على جهود نوري السعيد بصفته وزيراً للدفاع بتأسيس القوة الجوية العراقية، وبما يعزز قدرات الجيش العراقي ويقلل الاعتماد على سلاح الجو البريطاني في الحركات العسكرية مستقبلاً.



وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٣١ سُن القانون رقم (٥) لعام ١٩٣١<sup>(٣٢)</sup>، بتصديق المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، التي نصت المادة (١١) منها على أن يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم<sup>(٣٣)</sup>، وجاء في ملحق المعاهدة العسكري الفقرة (٥) بأن صاحب الجلالة البريطانية يتعهد بأن يقوم ((عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق، بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور الآتية.. وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي: تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية العسكرية والجوية في المملكة المتحدة.. وتقديم الأسلحة.. والطائرات من أحدث طراز متيسر، الى قوات جلالة ملك العراق..، وتقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق))<sup>(٣٤)</sup>.

كما اشترت الحكومة العراقية المطارات الموجودة في معسكري الهندي والموصل بمبلغ لم يتجاوز (٤٨) لكاً من الروبيات<sup>(٣٥)</sup> وهذا ما خفف كلفة إنشاء المطارات على الحكومة العراقية لأنها تزيد أضعافاً مضاعفة على الثمن الذي اشترت به<sup>(٣٦)</sup>. لذلك فأُن رئيس الوزراء نوري السعيد<sup>(٣٧)</sup> قد اتفق مع الحكومة البريطانية حول نقل ملكية المطارات والمعسكرات في الهندي والموصل الى الحكومة العراقية لقاء ثلث قيمتها<sup>(٣٨)</sup>.

وكان نوري السعيد وجعفر العسكري خلال المفاوضات مع الجانب البريطاني لاسيما المحادثات مع السفير الفرنسي همفريز (F.Humphrys) يؤكدان على قدرة العراق على إعداد مشروع متطور للقوة الجوية حيث أن العراق كان يمتلك، آنذاك، سرباً من الطائرات والى عام ١٩٣٢ ((يمكن أن يتطور الى اثنين أو ثلاثة أسراب في خلال فترة قصيرة))<sup>(٣٩)</sup>، مما جعل همفريز يعتقد بأن العراق سيركز دفاعه على القوة الجوية، وأيد وجهة النظر هذه الملك فيصل الأول عندما قال بأن خبراء العراق العسكريين يرون ذلك، وأشار جعفر العسكري الى منطقة كردستان وأهمية القوة الجوية في هذا المجال، لكن إصرار المعتمد السامي البريطاني على إبقاء القوات البريطانية البرية في العراق في حالة بقاء الحكومة العراقية تعتمد على القوة الجوية، مما أدى الى تراجع الملك فيصل عن كلامه بأن اعتبر الدفاع الجوي يأتي بالدرجة الثانية<sup>(٤٠)</sup>. ويظهر أن بريطانيا في ذلك الوقت لم تكن راغبة بسحب قوتها الجوية من العراق مما يعني إبقاء اعتماد الجيش العراقي

عليها وعدم فسح المجال لتطوير القوة الجوية العراقية، والاعتماد عليها في المهام التعبوية والحركات العسكرية للجيش العراقي.

واصلت وزارة نوري السعيد بذل جهودها في زيادة نسبة عدد الطلبة المرسلين لغرض التدريب على الطيران في بريطانيا، فضلاً عن زيادة عدد الفنيين لأعمال الصيانة والإدامة، وبعد جهود كبيرة وافقت حكومة بريطانيا على قبول أربعة طلاب آخرين للتدريب على الطيران في كلية القوة الجوية في (كرانول) من طلاب المدرسة الإعدادية<sup>(٤١)</sup>، وسميت هذه الدورة بالدورة الثانية للطيران للمدة من (١ أيلول ١٩٢٩ - ٢٢ آب ١٩٣١)، ثم أدخلت الدورة الثالثة في بداية عام ١٩٣٠ وحتى نهاية عام ١٩٣١<sup>(٤٢)</sup>. وبذلك ألفت هذه الدورات النواة الأولى لتأسيس القوة الجوية العراقية.

ومن نافلة القول، أن وزارة نوري السعيد الأولى، قد اشترت خمس طائرات قادها الطيارون العراقيون الذين كانوا قد ذهبوا للتدريب كطلاب في بريطانيا كما مر الذكر، ووصلوا الى بغداد في عصر يوم الثاني والعشرين من شهر نيسان ١٩٣١، فاحتفلت بغداد بمقدمهم احتفالاً كبيراً حضرته وفود تمثل الألوية (المحافظات) القريبة من بغداد، كما كان في مقدمة المستقبليين الملك فيصل الأول، وكان ذلك في مطار الوشاش وحضره كبار رجال الحكم في العراق فضلاً عن المعتمد السامي البريطاني وقائد القوة الجوية البريطانية، وبأمر من الملك فيصل الأول زار هذا السرب بعض الألوية العراقية ليتمتع سكانها النظر بمشاهدته، فقصد ألوية الموصل ثم اربيل وكركوك والسليمانية وبقية الألوية العراقية الأخرى<sup>(٤٣)</sup>.

كذلك كان لوزير الدفاع جعفر العسكري لمسات واضحة في تأسيس القوة الجوية العراقية، فقدم

في عام ١٩٣٠ خطة وزارته لتطوير هذا السلاح وعلى النحو الآتي:<sup>(٤٤)</sup>

١. عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ اكمال إعداد ملاك الرف الأول ليعمل في نيسان ١٩٣١.

٢. عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ اكمال تشكيل السرب الأول ليعمل في نيسان ١٩٣٢.

٣. عام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ اقامة مستودع الإدامة ليعمل في نيسان ١٩٣٣.

٤. عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الاستعداد لتشكيل السرب الثاني.

وحددت الخطة نوع الطائرات المقترحة للاستخدام بالنوع الخفيف ليتمكن إدامته ببسر، فضلاً عن رخص ثمنها، واقترحت تدريب الفنيين في العراق بدلاً من بريطانيا، وفي القاعدة البريطانية في معسكر الهندي<sup>(٤٥)</sup>، كما أرفقت بالخطة الاحتياجات اللازمة لذلك مع جدول بالضباط البريطانيين الذين تحتاجهم وصيغة تكامل عددهم مع السنوات المقترحة لتطوير القوة الجوية بحيث يكون عام ١٩٣٤ على النحو الآتي:<sup>(٤٦)</sup>

١. مقدم أمر رف .

٢. ضابط إداري .

٣. ضابط معلم .

٤. عريف رف .

٥. عريف براد .

٦. نائب عريف قلاص (سمكري طائرات) .

٧. نائب عريف براد .

وجراء ما تقدم، فأمر رئاسة الوزراء وافقت على خطة وزير الدفاع وخوّل العمل بموجبها، وفي عام ١٩٣٢ عقد اجتماع لبحث الجهود المبذولة لتأسيس القوة الجوية العراقية، عقد في ١٠ آب ١٩٣٢ حضره كل من رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الدفاع وكالة جعفر العسكري ووكيل المعتمد البريطاني فريق الجو لولو هيويث (L. Hweeth) وعدد آخر من القادة والخبراء البريطانيين فقرر المجتمعون تشكيل قوة تدعى (قوة الدفاع الجوي)، توضع تحت أمره القوات الجوية البريطانية، وأن يدخلها ملاك من العراقيين لا يزيد عن (١٢٥٠) رجلاً، وملاك من البريطانيين (ضباط وضباط صف) ممن تحتاج القوة الجوية الى خدماتهم تكون له سلطة القيادة التامة للقوة الجوية<sup>(٤٧)</sup>. كما تم تأسيس مدرسة للعمال الفنيين (مدرسة المستجدين لاحقاً)، ومدرسة الطيران عام ١٩٣٣<sup>(٤٨)</sup>.

### المبحث الثالث

## خطط الحكومة العراقية وبرامجها في توسيع القوة الجوية والاهتمام بجهازيتها التسليحية حتى عام ١٩٣٩

تمثلت خطط الحكومة العراقية في توسيع القوة الجوية للمدة ١٩٣١-١٩٣٩ بشراء طائرات ذات مواصفات جيدة، فأقدمت الحكومة على شراء أربع طائرات أخرى بعد وصول الرف الأول العراق في نيسان ١٩٣١، كما سبقت الإشارة الى ذلك، من نوع (جبسي موث) (Gipsy Moth) من النوع السابق نفسه، وكان ذلك أواخر عام ١٩٣١، ونقلت هذه الطائرات عبر مصر بعد أن جلبت إليها بحراً، وتولى طيارو الدورة الثانية قيادتها الى العراق عن طريق مصر - فلسطين - أمانة شرق الأردن - العراق، وبسبب رداءة الأحوال الجوية تحطمت إحدى الطائرات هذه في فلسطين والتي كان يقودها الملازم الطيار مجد الدين عبد الرحمن النقيب، أما الطائرات الثلاث الأخرى فقد وصلت الى بغداد يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٢، وبذلك أصبح لدى العراق (٨) طائرات من نوع (جبسي موث) وطائرة واحدة من نوع (بس موث) (Piss Moth) (٤٩).

وفي أوائل عام ١٩٣٢ اشترت الحكومة العراقية ثلاث طائرات من طراز (بس موث) فوصلت الى بغداد يوم ٢٠ نيسان ١٩٣٢ وبوصول هذه الطائرات تم تأليف السرب الأول، لكن الملاحظ أن جميع هذه الطائرات كانت غير مقاتلة، مما جعل الحكومة العراقية تطالب الحكومة البريطانية بتجهيزها بطائرات أمتن وذات قدرات قتالية عالية، لكن ذلك لم يتم فعلاً فقد اشترت الحكومة العراقية (٨) طائرات من نوع (دراكون) (Dragon) (٥٠)، وصلت الى بغداد في ١٣ أيار ١٩٣٣ (٥١).

وبوصول هذه الطائرات أنشأت القوة الجوية السرب الثاني للنقل والمواصلات في حزيران ١٩٣٣، كما حولت طائرات (جبسي موث) التابعة للسرب الأول الى سرب جديد

للتدريب (مدرسة الطيران) وذلك في ١ حزيران ١٩٣٣ وفي كانون الثاني ١٩٣٤ بُدِّل اسم سرب التدريب وسمي بـ (مدرسة الطيران)<sup>(٥٢)</sup>.

أظهرت الحكومات العراقية اهتماماً بالقوة الجوية، فقد دافع وزير المالية ياسين الهاشمي في وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى (٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ أيلول ١٩٣٣) أمام مجلس النواب عن سياسة حكومته الرامية الى تطوير الجيش العراقي بما فيه القوة الجوية، وأن ذلك لا يتم إلا بالعمل الدؤوب والجاد ((فيجب أن نسعى لناخذ حظنا من القوة.. وهو هدفنا الذي نسعى لتحقيقه في القريب العاجل..، ولكن تجهيز الدولة بما تحتاجه من القوة العسكرية والبحرية والجوية لا يتم بإلقاء الخطب، وإظهار التمنيات، بل انه يتم بالعمل المتواصل وبتثقيف أبناء البلاد...))<sup>(٥٣)</sup>.

وقدم رئيس أركان الجيش الزعيم (العميد) طه الهاشمي في ٧ أيلول ١٩٣٣ خطة مفصلة بشأن تقوية الجيش العراقي وتوسيعه، وفيما يتعلق بالقوة الجوية، فقد أشارت خطة رئيس أركان الجيش الى أنه ((سوف تكمل نواقص السربين الحاليين (الأول والثاني) والمستودع من حيث الآلات والأدوات والطائرات (الطائرات) والضباط والجنود بتخصيصات ميزانية عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ والتخصيصات التي سوف توضع في ميزانية عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥، وسوف توضع تخمينات لتأليف السرب الثالث في السنوات المالية المقبلة...))<sup>(٥٤)</sup>.

وتوسعت القوة الجوية العراقية في العام ١٩٣٤ بعد شراء طائرات من نوع جديد من بريطانيا والمسماة (أوداكس) (Odax) التي دعت في القوة الجوية العراقية باسم (نسر) وسلمت الطائرات الخمسة الأولى (نسر) في أواسط أيلول ١٩٣٤ ووصلت الى بغداد في ٣٠ أيلول ١٩٣٤ مما جعل القوة الجوية العراقية تشكل السرب الثالث الذي

دعي (سرب تعاون الجيش) وذلك في تشرين الأول ١٩٣٤، وبسبب تأخير بريطانيا إرسال بقية الطائرات لم يكتمل هذا السرب إلا في أواسط عام ١٩٣٥<sup>(٥٥)</sup>.

وأكدت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) في منهاجها الوزاري على ((..توسيع القوة الجوية الى الحد الذي يطمئن البلاد على سلامتها، وتشجيع جمعية الطيران، واتخاذ الوسائل اللازمة لتقويتها مادياً ومعنوياً..))<sup>(٥٦)</sup>. وقد نفذت هذه الوزارة تعهداتها هذا فزادت من عدد الطائرات بحيث وصلت الى أربعة أسراب جوية بلغ تعداد طائراتها (٧٢) طائرة<sup>(٥٧)</sup>.

اهتمت حكومة حكمت سليمان<sup>(٥٨)</sup> (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ - ١٧ آب ١٩٣٧) بالقوة الجوية أيضاً، وتضمن منهاجها على التأكيد على ((وضع أسس ثابتة لتوسيع الجيش، وعلى الأخص القوة الجوية..))<sup>(٥٩)</sup>. لذلك أرسلت الوزارة المقدم محمد علي جواد<sup>(٦٠)</sup> مع وفد متخصص في الطيران من الطيارين والفنيين الى ايطاليا وألمانيا والنمسا لتمثيل العراق، ومنحتهُ صلاحيات واسعة لشراء الطائرات والمواد الحربية من الدول الأوروبية المختلفة، فاشترى الوفد خمسة طائرات قاصفة نوع سافوي مركيتي (Savway Marketty) ذات محركين من ميلانو، فضلاً عن ذلك اشترى الوفد سرباً كاملاً من طائرات بريد (Preda) وعددها خمس عشرة طائرة<sup>(٦١)</sup>. وبهذا تكون القوة الجوية قد عززت قدراتها القتالية وزادت من إمكانياتها وفعاليتها في الدفاع عن العراق ضد أي اعتداء خارجي فضلاً عن إسهامها الفعال في حفظ الأمن الداخلي بعد أن بدت تظهر في الأفق نذر الحرب العالمية الثانية.

كما اهتمت وزارة جميل المدفعي الرابعة (١٧ آب ١٩٣٧ - ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨) هي الأخرى بتطوير الجيش العراقي والقوة الجوية، فقد كان من ضمن منهاجها

الوزاري))وجوب مضاعفة الجهود في تدريب الجيش،وتزويد وحداته وتجهيزها بالأسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف أنواعها))<sup>(٦٢)</sup>.وفي عهد هذه الوزارة تم استلام مطار الموصل من القوات البريطانية وخصص للسرب الأول،وعين الطيار موسى علي آمراً للسرب المذكور<sup>(٦٣)</sup>.

ومما يجدر الإشارة إليه،إنّ انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م ألقى بضلاله على السيطرة على قيادة القوة الجوية خاصة والجيش عامة،فقد جرت تنقلات واسعة بين الضباط الاقدمين صدرت بعد ١٥ آب ١٩٣٧،ومنها نقل المقدم صلاح الدين الصباغ من ضابط ركن الميرة الى منصب آمر القوة الجوية ،وكان هذا المنصب قد عهد في ١٢ آب ١٩٣٧ الى العقيد شاكر محمود الوادي<sup>(٦٤)</sup>بعد مقتل العقيد الطيار محمد علي جواد<sup>(٦٥)</sup>.ويرى الباحث وجود دوافع وأسباب عديدة وراء هذه التنقلات في طليعتها إبعاد الضباط ذوي التوجه القومي من المناصب المهمة والحساسة،فضلاً عن إزالة الاحتقان الذي سببه بكر صدقي بعد انقلابه،هذا من جانب،ومن جانب آخر قد يكون اختيار الصباغ لتولي قيادة القوة الجوية ربما كان لمقدرته العسكرية من جهة ولإرضاء الضباط القوميين من جهة أخرى لاسيما وأنه كان ينتمي الى ما يسمى بالمرجع الذهبي(محمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب).

لم تقتصر الجهود على الحكومة العراقية لإنشاء القوة الجوية العراقية وتوسيعها،بل شارك الكثير من أبناء الشعب العراقي والجمعيات والأحزاب السياسية لدعم تشكيل هذه القوة الجديدة،وقد انتبعت الحكومات العراقية منذ عام ١٩٣٣ الى هذا الموضوع فاعتمدت على الشعور الوطني النبيل لأبناء الوطن، فشرعت بجمع التبرعات من التجار وبعض

الأعيان والنواب، وأصدرت لتنظيم ذلك قانون (إحداث شارة الطيران)<sup>(٦٦)</sup> عام ١٩٣٣، كما حثت الحكومة الموظفين للتبرع وحددت نسبة معينة تقطع من الراتب<sup>(٦٧)</sup>.

ومما يشار إليه بتقدير عالٍ، هو إقدام المواطنين على تقديم التبرعات لشراء الطائرات للقوة الجوية العراقية، وظهر تنافس الألوية في هذا المجال، وبلغت التبرعات الشعبية نحو (١٦,٠٠٠) دينار عراقي، لذلك ارتأت الحكومة إقامة مهرجان شعبي كبير في بغداد أواخر عام ١٩٣٥ التسمية ثلاث طائرات بأسماء الألوية بغداد والحلة والعمارة، وهي الألوية التي ساهمت بشكل ملحوظ في خدمة القوة الجوية العراقية من خلال جمع التبرعات وتقديمها للحكومة العراقية<sup>(٦٨)</sup>. وبذلك تمكنت الحكومة من سد جزء من النفقات المالية لدعم التشكيل الجديد في بداية التأسيس .

كما عملت بعض الجمعيات والأحزاب العراقية أن تحذو حذو المواطنين بتقديم الدعم المادي والمعنوي لإنشاء القوة الجوية وتطويرها، ففي عهد وزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ - ١٧ آب ١٩٣٧) ومنها جمعية الإصلاح الشعب<sup>(٦٩)</sup>، التي أكدت على ((تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش، وتعزيز سلاح الطيران...))<sup>(٧٠)</sup>.

## المبحث الرابع

### توصيف الملاك الوظيفي للقوة الجوية العراقية ومتغيراته الإدارية ١٩٣١ - ١٩٣٩

بعد وصول طائرات الرف الأول الى العراق في ٢٢ نيسان ١٩٣١، صدر الأمر العسكري من وزارة الدفاع في كيفية قيادة القوة الجوية وإدارتها، واتخذ أمر الرف الأول الملازم الأول محمد علي جواد مقراً له في وزارة الدفاع فضلاً عن مقره في معسكر الهندي لتسهيل عليه مراجعة دوائر وزارة الدفاع لاسيما ما يتعلق منها بشؤون القوة الجوية وتطويرها<sup>(٧١)</sup>.



أما قيادة القوة الجوية وإدارتها فتكون ((.. قيد أوامر وزارة الدفاع، ويخاير أمر الرف توأ رئاسة أركان الجيش ودوائرها فيما يتعلق بالضبط والحركات والتدريب والإدارة الفنية والمدخرات وغيرها))، ويكون موقف ((مفتش القوة الجوية كموقف مفتش المدفعية ومفتش النقلية الآلية..)). أما الرواتب فتكون القوة الجوية ضيفاً على سرية النقلية الآلية، أما فيما يتعلق بأوامر ضبط وإدارة المعسكرات والطيران فهي خاضعة لأوامر القوة الجوية البريطانية في معسكر الهندي<sup>(٧٢)</sup>.

وفي ٢ نيسان ١٩٣٢ عينت وزارة الدفاع مدير جديد للقوة الجوية يكون ضابطاً ذا رتبة كبيرة لإدارة هذا الصنف الجديد، ووقع الاختيار على المقدم الركن إبراهيم الراوي<sup>(٧٣)</sup>، أحد ضباط صنف الخيالة، أما الملازم الأول محمد علي جواد فقد عُدّ المستشار الفني لمدير القوة الجوية فضلاً عن واجباته في أمرية الرف الأول<sup>(٧٤)</sup>.

وفي ٣١ كانون الأول ١٩٣٢ أصبحت شعبة الطيران جزءاً من الأركان العامة التي هي أحد مكونات ديوان وزارة الدفاع، وأصبح مقر مديرية القوة الجوية مؤلفاً من ضابطين هما: مدير القوة الجوية ورئيس ركن القوة الجوية<sup>(٧٥)</sup>. واستبدلت تسمية مدير القوة الجوية في حزيران ١٩٣٣ إلى أمر القوة الجوية العراقية الملكية<sup>(٧٦)</sup>. لكن هذه التسمية بدلت ثانية لتعود مدير القوة الجوية في مطلع عام ١٩٣٤<sup>(٧٧)</sup>.

توسع ملاك القوة الجوية (المقر) خلال عام ١٩٣٤ فأصبح يضم أيضاً ثلاثة كتاب وخصص الأثاث اللازم لدائرة مدير القوة الجوية التي تكونت من دائرة المدير والضابط الركن ودائرة الكتبة<sup>(٧٨)</sup>. وبقيت مديرية القوة الجوية قسماً تابعاً لوزارة الدفاع (المقر) حتى عام ١٩٣٦ إذ جرى ربطها برئاسة أركان الجيش<sup>(٧٩)</sup>.

وفي عام ١٩٣٦ صدر نظام وزارة الدفاع رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٦ وتم بموجبه تبديل تسمية مديرية القوة الجوية ثانية إلى أمرية القوة الجوية كإحدى الدوائر المرتبطة برئاسة أركان الجيش<sup>(٨٠)</sup>.

وبهدف إعداد الملاك الكفوء للقوة الجوية والجيش العراقي عموماً، جرى تعديل نظام التطوع في الجيش العراقي، فصدر النظام رقم (٧) لسنة ١٩٣٩ وتم بموجبه تحديد مدة الخدمة في الجيش بأن لا تقل عن سنتين (عدا مدة التدريب) في جميع صنوف الجيش عدا القوة الجوية، التي تكون مدة الخدمة

فيها عشر سنوات من ضمنها مدة التدريب، كما تضمن التعديل جواز تحديد خدمة المتطوع في الجيش بعقود أخرى ولمدة سنتين ولجميع الصنوف بما فيها القوة الجوية<sup>(٨١)</sup>.

كذلك عدل قانون خدمة الضباط رقم (٣١) لسنة ١٩٣٧ بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٩، وتم بموجبه تحديد مدة الترقية للضباط، فجعلت المدة الاصغرية للترقية أربع سنوات للضباط الطيارين القادة (مقدم سعوداً) على أن ينفذ اعتباراً من العاشر من أيلول عام ١٩٣٩<sup>(٨٢)</sup>.

كما أن مديرية الطيران المدني كانت مرتبطة بأمرية القوة الجوية حتى أواخر عام ١٩٣٩<sup>(٨٣)</sup>. وعلى صعيد آخر، وسعيًا من قيادة القوة الجوية العراقية لتطوير المهارات البدنية لضباطها ومنتسبيها، ورفع مكانة القوات المسلحة عالياً وفي مختلف الميادين، ومنها ميدان الرياضة، لذلك أنشأت قيادة القوة الجوية بعد استحصال الموافقات اللازمة من مرجعياتها العسكرية العليا بعد عام ١٩٣٠ فريق الطيران (القوة الجوية) الرياضي، وكان من الفرق القوية، واشترك في العديد من المسابقات مع الأندية المحلية والأجنبية، فكان لهذا الفريق شأن مرموق في عالم الكرة في الأعوام التالية، مما أسهم فعلياً في رفع الجانب المعنوي لمنتسبي القوة المستحدثة<sup>(٨٤)</sup>.

أما قادة القوة الجوية وأمريها خلال المدة (١٩٣١-١٩٣٩) مع مُدد إشغالهم مناصبهم فيبينهم الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) قادة القوة الجوية خلال المدة (١٩٣١-١٩٣٩)<sup>(٨٥)</sup>

ت	الرتبة	الاسم	مدة الاشتغال	
			من	الى
١	ملازم أول - رئيس طيار	محمد علي جواد	٢٢ نيسان ١٩٣١	١ شباط ١٩٣٢
٢	مقدم ركن (خيال)	إبراهيم حمدي الراوي	٢ نيسان ١٩٣٢	١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣
٣	زعيم خيال (عميد)	إسماعيل نامق <sup>(٨٦)</sup>	١٨ تشرين الثاني ١٩٣٣	١٨ كانون الثاني ١٩٣٦
٤	لواء (مشاة)	شاكر عبد الوهاب <sup>(٨٧)</sup>	١٩ كانون الثاني ١٩٣٦	١٤ حزيران ١٩٣٦

٥	زعيم (مشاة)	خالد الزهاوي <sup>(٨٨)</sup>	١٨ حزيران ١٩٣٦	٢ تشرين الثاني ١٩٣٦
٦	عقيد طيار	محمد علي جواد	١١ آب ١٩٣٧	٢ تشرين الثاني ١٩٣٦
٧	عقيد ركن	شاكر الوادي	١٢ آب ١٩٣٧	٤ آب ١٩٣٧
٨	مقدم - عقيد ركن (خيال)	صلاح الدين الصباغ	١٥ آب ١٩٣٧	١١ تشرين الاول ١٩٣٧
٩	عقيد طيار	أكرم مشتاق <sup>(٨٩)</sup>	٢ تشرين الاول ١٩٣٧	١٠ حزيران ١٩٣٨
١٠	مقدم خيال - عقيد طيار	محمود سلمان <sup>(٩٠)</sup>	١١ حزيران ١٩٣٨	ما بعد مدة البحث (الى ٣٠ آيار ١٩٤١)

## المبحث الخامس

### القوة الجوية ومهمة مواجهة الحركات الداخلية ١٩٣١ - ١٩٣٣

من المسلم به أن مهمة حفظ الأمن الداخلي وفرض سلطة القانون، هي من المهام الرئيسة لوزارة الداخلية، بينما يكون دور الجيش ومنه القوة الجوية حماية الحدود الخارجية للدولة من أي اعتداء خارجي فضلاً عن إمكانية استخدام الجيش لفرض الأمن والنظام الداخلي في حالة عجز قوات الأمن الداخلي عن سيطرتها على الأوضاع الأمنية الداخلية المضطربة، وقد شهد المسرح السياسي في العراق الكثير من الأحداث والاضطرابات والحركات العشائرية وغيرها لاسيما في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، وفي كثير من هذه الأحداث والمواقف تم الاستعانة بقوة الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية بعد أن فقدت قوات وزارة الداخلية زمام السيطرة، وبذلك قدمت القوة الجوية الإسناد لقوات وزارة الداخلية والجيش، واقتصرت مساهمة القوة الجوية في الأحداث الداخلية وذات الصلة المباشرة بالوضع الأمني، لكل ذلك تمت الاستعانة بخدمات القوة الجوية من قبل الحكومات المتعاقبة، وكانت المساهمة الأولى للقوة الجوية الحديثة التي تأسست في ٢٢ نيسان ١٩٣١ هي التدخل في معالجة إضراب عام ١٩٣١ (إضراب بغداد الصامت)<sup>(٩١)</sup>، بعد أن عم الإضراب مختلف الأولوية العراقية، ولمعالجة الموقف بالسرعة اللازمة أرسلت الحكومة العراقية

من بغداد في ١٧ تموز ١٩٣١ اسرباً من الطائرات الى لواء البصرة وهي تحمل قوات من الجيش والشرطة، وتمت السيطرة على الوضع، وألقت الشرطة القبض على عدد من المحرضين على الإضراب وعاد الهدوء والنظام الى البلاد<sup>(٩٢)</sup>.

كما أسهمت القوة الجوية- الرف العراقي الأول- في حركات الجيش لإخماد حركة (احمد بارزان)<sup>(٩٣)</sup> للمدة من ٢١-٢٧ تشرين الاول ١٩٣١، وقد اقتصررت هذه المشاركة في بداية الحركات على إلقاء المنشورات على مناطق التمرد<sup>(٩٤)</sup>.

وكانت للضربات الجوية التي وجهها الطيران العراقي الأثر الكبير على معنويات المتمردين من الكرد<sup>(٩٥)</sup>، وبدأ الشيخ احمد يفقد سيطرته، فصار يهجره أتباعه والتجأ وجماعته الى الجبال العالية مما زاد من أهمية وجود سلاح الجو لحسم الموقف، إذ أصر الطيارون على مواصلة مهامهم حتى خرج الشيخ احمد الى الحدود التركية للهرب منها الى إيران أو تركيا، وفعلاً هرب مع جماعته الى تركيا التي أعادتهم الى العراق، فاسكنوا في الموصل ثم الناصرية فالحلة فالديوانية وأخيراً استقروا في السليمانية<sup>(٩٦)</sup>. وهكذا بدأت القوة الجوية الفتية تساهم مع بقية صنوف الجيش وقوات وزارة الداخلية في ضبط الأمن والحفاظ على وحدة العراق.

كما شاركت القوة الجوية في حركات (بارزان الأولى)<sup>(٩٧)</sup> في شمالي العراق للمدة من ٢ نيسان- ٣٠ حزيران ١٩٣٢، ومن ثم في حركات (بارزان الثانية) للمدة من ٨ نيسان- ٣٠ حزيران ١٩٣٣، وكانت مشاركة القوة الجوية برف من الطائرات وهو الوحيد الذي كان متيسر، آنذاك، وتقرر أن تقدم هذه القوة تعاونها مع بقية القوات العسكرية وأن يكون مكان انطلاقها من مطار ديانه يساندها قوة سرب قاصف بريطاني من مطار الموصل<sup>(٩٨)</sup>. وتعاونت القوة الجوية مع الارتال الأرضية ((تعاوناً ممتازاً فهاجمت (العصاة) من ارتفاعات واطئة جداً وكبدتهم خسائر فادحة))، فساعدت بذلك على تخليص بعض الارتال العسكرية، من مأزق خطير وقعت فيه عند عبورها أحد المضائق في مناطق القتال، وقد فقدت القوة الجوية نتيجة ذلك اثنين من الطيارين قتل احدهما وجرح آخر<sup>(٩٩)</sup>.

ومما يجدر ذكره، إن القوة المشاركة كانت تتكون من طائرات السربين الأول والثاني، وفقدت القوة الجوية بسبب هذه الحركات طائرتين سقطت الأولى نوع (جيسي موث) بسبب اصطدامها

بالأرض أثناء الاستطلاع في حركات بارزان الأولى في منطقة بارزان وذلك في ٩ نيسان ١٩٣٢ وقتل طيارها الملازم الأول ناطق محمد الطائي مع جندي أول قلاص سيد محمد عباس، بينما اصطدمت الطائرة الثانية نوع (دراكون) في أثناء إدارة الإقلاع (قبل الإقلاع) من مطار ديانة في أثناء حركات بارزان الثانية في ٤ حزيران ١٩٣٣ وقتل طيارها الملازم أول طيار محمد ياسين مع جندي قلاص عبدالله عثمان<sup>(١٠٠)</sup>.

كما قدمت القوة الجوية في هذه المواجهات خدمات لوجستية، فاستعانت قيادة الحركات بها لتموين الرتل العسكري بالأرزاق والعتاد بعد حصاره من قبل المتمردين قرب مضيق (مامشك)، فضلاً عن مساعدة القوة الجوية الرتل العسكري المتقدم نحو مامشك بتطهير المضيق ومنطقة زازوك من المتمردين وحرق بعض القرى المعادية هناك، وتكبيد المتمردين خسائر كبيرة بلغت نحو (١٢٥) قتيلًا وجريحاً، في حين أن خسائر الرتل العسكري لم تزيد على ثلاثة قتلى وأربعة جرحى<sup>(١٠١)</sup>. وكان لهذه العملية والمساهمة الفعالة لسلاح الجو أثره بكسر شوكة المتمردين وانهيار معنوياتهم مما أدى إلى استسلام الكثير منهم إلى القوات الحكومية بعد أن استمرت متابعة سلاح الجو للمتمردين حتى في الليل مستعيناً بالأضواء الكاشفة<sup>(١٠٢)</sup>، وبذلك انحسرت حركات التمرد شيئاً فشيئاً لاسيما وأن الحكومة أصدرت في ١٣ آيار ١٩٣٣ (قانون العفو العام)<sup>(١٠٣)</sup> عن جميع المتمردين البارزانيين، فالقته الطائرات العراقية على منطقتي شروان وبارزان في ٣ حزيران مع إنذار من الحكومة بوجوب التسليم خلال عشرة أيام من تاريخ إلقاءه، وفعلاً استسلم الشيخ احمد والملا مصطفى وأخوتهم وجماعاتهم إلى الحكومة، وسمحت لهم الحكومة بالعودة إلى قراهم ما عدا الشيخ احمد والملا مصطفى والملا صديق وأفراد عائلاتهم وبعض إتباعهم الخاصين، فقد فرضت عليهم الإقامة الإيجابية في مناطق العراق الأخرى<sup>(١٠٤)</sup>.

كما استخدمت القوة الجوية العراقية في قمع حركات تمرد الاثوريين (التياريين)<sup>(١٠٥)</sup> في شهر آب عام ١٩٣٣<sup>(١٠٦)</sup>. فضلاً عن ذلك استخدمت الطائرات لإلقاء المنشورات التي تبين طلبات الحكومة بضرورة الهدوء والسكينة وأن يسلموا أنفسهم وأسلحتهم إلى أقرب مركز حكومي أو لمواقع الجيش أو الشرطة<sup>(١٠٧)</sup>. ويبدو أن السلاح الجوي البريطاني كان متعاطفاً مع التيارات في هذه

الحركات وكان دوره سلبياً نحو تقديم المساعدات بصورة غير مباشرة للمتمردين، على حد قول عبد الرزاق الحسني<sup>(١٠٨)</sup>. وأن الباحث ليؤيد كلام الحسني لاسيما وأن بريطانيا هي التي جاءت بالتياريين وأدخلتهم في قوات ((الليفي)) وكانت تستخدمهم لأعمال إثارة الاضطرابات والفتن الداخلية وخدم الحركات الوطنية، فهم إذن قوة أمنية تحت هيمنة وتوجيه القيادة العسكرية البريطانية في العراق، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة صحة وواقعية ما قاله الحسني. وهذا المؤشر واضح على الدور الأجنبي السلبي لتمزيق الوحدة الوطنية<sup>(١٠٩)</sup>.

### المبحث السادس

#### نشاط القوة الجوية العراقية وفعاليتها إزاء الحركات العشائرية ١٩٣٧-١٩٣٥

شهدت مناطق الفرات الأوسط والجنوب سلسلة من الحركات العشائرية خلال المدة ١٩٣٥-١٩٣٧ ولأسباب اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية لا مجال للخوض فيها، وما يهمنا هو موقف القوة الجوية من هذه الأحداث، فقد توجب استخدام هذا السلاح الفعال بعد أن عجزت قوات الشرطة عن حسم الموضوع وبعد فشل الجهود السياسية أيضاً، لذلك تدخل الجيش والقوة الجوية لإعادة النظام الى نصابه وضبط الأمن وفرض سيادة القانون. وكانت وزارة جميل المدفعي الثالثة (٤ آذار- ١٥ آذار ١٩٣٥) قد وافقت قبل تنحيها عن الحكم أن يتم استخدام القوة الجوية لقصف القبائل المتمردة (عشائر آل فتلة) بجوار الفيصلية قبل وصول قوات الجيش الى أبي صخير، فعارضت ذلك رئاسة أركان الجيش بحجة أن ذلك سيؤدي الى احتلال أبي صخير من قبل العشائر أو قد يتصلون بالنجف الاشراف فيقتضي عندئذ سوق قوات كبيرة وتقديم تضحيات أكبر لذلك طلبت تأجيل القصف الجوي الى أن تصل القوات البرية الى أبي صخير لاسيما وأن تقارير متصرفية لواء الديوانية (محافظة القادسية) تدل على أن أكثر من ثلث قبائل اللواء المذكور قد تحركت ضد الحكومة<sup>(١١٠)</sup>.

وفي ضوء ذلك، قررت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) أن تصدر في ١٨ آذار ١٩٣٥ بلاغاً نشرته بواسطة الطائرات العراقية على القبائل المتمردة، طلبت فيه

العودة الى مزاوله أعمالها خلال ثلاثة أيام لتشعر الحكومة بتطبيق الإصلاح الذي وعدت به ولتتمكن من سحب القوات العسكرية المرابطة<sup>(١١١)</sup>.

وعلى أية حال،فما كادت الطائرات تشرع بعمليات الاستطلاع حتى هاجت القبائل وماجت،وأخذت تتزعم بأهازيجه المعروفة ومنها((يمحورب بس لا يرشونك))،وهي إشارة الى محاولة تنبيه وربما تحذير الشيخ عبد الواحد الحاج سكر<sup>(١١٢)</sup>من محاولة الحكومة لاستمالتة والتتصل عن مطالبه الإصلاحية التي تحرك لتحقيقها على حد تعبير الحسني<sup>(١١٣)</sup>.

لكن المتمردين لم يذعنوا لإنذار الحكومة السابق وأسقطوا طائرة بريطانية كانت تستطلع المنطقة التي قلعت فيها قضبان السكك الحديد في منطقة الرميثة وحسبها المتمردون طائرة عراقية فأسقطوها وقتلوا المهندس البريطاني والطيار<sup>(١١٤)</sup>.

ولما انتهت المدة المعينة في الإنذار الأول ألقت الطائرات إنذاراً ثانياً ((بما أن مدة الإنذار الأول قد انتهت ولم تحصل الإطاعة المطلوبة ..فقد قررت الحكومة استعمال القوة فعلاً ضد المتمردين.وسيبداً الضرب بالطائرات حالاً .وعليه تطلب الحكومة من العشائر المتمردة عزل الأبرياء من النساء والأطفال والعجزة الى محل آخر لئلا يصيبهم أذى))<sup>(١١٥)</sup>. وفي ١١ ايار ١٩٣٥ أعلنت الأحكام العرفية<sup>(١١٦)</sup> في ناحية الرميثة والمناطق المجاورة لها،وأرسلت رفاً من الطائرات ثلاثة منها قاصفة وثلاثة مقاتلة وحلقت فوق الرميثة وألقت قنابلها على منزل الشيخ خوام العبيد<sup>(١١٧)</sup>،وعلى منطقة الحركات<sup>(١١٨)</sup>.

وأسرعت الحكومة الى سوق القوات العسكرية لتأديب المتمردين فحشدت القوات في الديوانية وإمام حمزة،والحلة،والسماوة وسميت بقوات الفرات وأسندت قيادتها الى أمير اللواء بكر صدقي<sup>(١١٩)</sup>،وبعد عدم تنفيذ المتمردين للإنذارات التي وجهتها قيادة القوة،شرعت القوة الجوية بإلقاء القنابل على أماكن تواجد المتمردين فكان للقصف الجوي مفعوله السريع<sup>(١٢٠)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه،أن المتمردين قاتلوا باستماتة،على الرغم من استمرار الطائرات العراقية بقصف مواقعهم،وكان لهم الدور الكبير في إسقاط إحدى الطائرات التابعة للقوة الجوية العراقية<sup>(١٢١)</sup>.

وبعد تطور الموقف العسكري، وانتفاض العديد من مدن وقصبات وعشائر الفرات الأوسط والجنوب، عززت وزارة الدفاع حاميتها العسكرية في سوق الشيوخ بالسلاح والعتاد، وساهمت طائرات القوة الجوية العراقية في تموين الحامية بالعتاد من الجو، لكن معظم هذه المواد سقطت في المياه أو وقعت بأيدي المتمردين، وبعد فشل تلك الجهود قامت القوة الجوية بقصف القبائل المتمردة بالقتال، لكن ذلك لم يفت من عزيمة وحماسة المتمردين ((فما زادها ذلك إلا حماساً فلما عادت الطائرات الى أوكارها هاجمت القبائل قسبة سوق الشيوخ واحتلتها..))<sup>(١٢٢)</sup>.

ومما يأسف له، أن العشائر المتمردة قامت بتهديم مباني الحكومة وأحرقوا السجلات وفرهدها الأثاث في ناحية العكيلة وسوق الشيوخ<sup>(١٢٣)</sup>. وتم في نهاية الأمر أن رضخت القبائل المتمردة للحكومة وأدت الغرامات التي فرضت عليها<sup>(١٢٤)</sup>.

وكان للقوة الجوية دوراً واضحاً وكبيراً في مساندة القوات البرية والنهرية لمواجهة حركات منطقة القرنة (من أقضية لواء البصرة) للمدة من ٣١ آب - ٣ تشرين الأول ١٩٣٥، بعد أن رفضت عشائر المنطقة تنفيذ قانون الدفاع الوطني، ولما قامت العشائر المتمردة بحصار موظفي الحكومة والشرطة في المدينة (أحد نواحي القرنة) وأطلقت النار عليهم، تطلب الأمر مساهمة القوة الجوية فشاركت برف من الطائرات عاونت الجيش من مطار البصرة، فكان لها الدور الرئيس في هذه الحركات من حيث الاستطلاع وكشف قوات العشائر المتخفية بين الأدغال في ضفة نهر الفرات اليمنى ما بين القرنة والمدينة، وكان لاستخدام سلاح الجو لاسيّما بقصف العشائر المتمردة ومناطقها الأثر الكبير في نجاح حركات الجيش<sup>(١٢٥)</sup>، وانهزام العشائر المتمردة ((أمام القوة والطائرات تلاحقهم وتقصف قراهم وتعيد التأسيسات وقدم جميع رؤساء القبائل دخالتهم الى الحكومة))<sup>(١٢٦)</sup>.

ولما عازمت الحكومة العراقية على تنفيذ ((قانون الدفاع الوطني)) في البلاد عام ١٩٣٥ امتنع (داود الداود) أحد زعماء اليزيدية عن تسجيل أتباعه، مدعياً أن ديانتهم تمنعهم من الدخول الى الجندية، وبعد أن خرجت معارضة الطرق السلمية وجنوحه الى التمرد اضطرت الحكومة الى استخدام القوة العسكرية، وقد ساهمت القوة الجوية مع بقية صنوف الجيش الأخرى فضلاً عن قوات وزارة الداخلية، وكانت مساهمة سلاح الجو برف من الطائرات، وفي صباح ٧ تشرين الأول ١٩٣٥ أحاط



الجيش بالمتمردين واصطدم الفريقان وتكبدا خسائر بلغت نحو مائتين إصابة بين قتيل وجريح في هذه الحركة، تكبدتها قوات الطرفين<sup>(١٢٧)</sup>. وهذا مما يدعو الى الأسف الشديد، فكان يفترض تجنب استخدام القوة العسكرية لحل هذه المشكلة وغيرها لاسيما وأن طرفي النزاع هما من شعب واحد ودولة واحدة، وكان من الممكن حل تلك المشكلات بصورة سلمية وبما يحفظ حياة المواطنين ويبقي للدولة هيبتها وسلطانها على جميع سكان البلاد، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن .

وشهد عام ١٩٣٦ العديد من الحركات والأحداث الداخلية<sup>(١٢٨)</sup>، مما تطلب استخدام القوة للسيطرة على الأوضاع الأمنية، فقد شاركت القوة الجوية في القضاء على حركات الفرات الثانية في لواء المنتفق (الناصرية) من ٢١ شباط ١٩٣٦ الى ٢٧ من الشهر نفسه، وفي ٢٩ شباط ١٩٣٦ ألقت الطائرات إنذاراً موجهاً من متصرف اللواء (ماجد مصطفى) الى رؤساء عشائر بني ركاب حدد الإنذار مدة (٤٨) ساعة لتقديم الطاعة وتفريق العشائر المتجمعة، وخضعت العشائر لإنذار الحكومة بادية الأمر، وعادت المياه الى مجاريها بدون سفك دماء ولم تقم القوة الجوية باستخدام طائراتها على مواقع العشائر المتجمعة وقد اقتصر دورها على إلقاء المنشورات التحذيرية فقط<sup>(١٢٩)</sup>.

لم يدم الهدوء والسكينة طويلاً في لواء المنتفق، فقد تأزم الوضع من جديد أواخر شهر نيسان وفي شهر آيار ١٩٣٦، فأرسلت وزارة الدفاع رفاً من الطائرات لإخماد العشائر وذلك في ٤ نيسان ١٩٣٦ وإنذارها بوجوب الاستسلام الى الحكومة، وقصفت الطائرات مناطق الحركات خلال المدة من ١-٣ آيار قصفاً شديداً، وفي الخامس من آيار قام رف من الطائرات بمطاردة المتمردين وقصفهم، مما أوقع عدد كبير من القتلى والجرحى<sup>(١٣٠)</sup>، وفي ٨ آيار تمكن أبناء العشائر من إسقاط إحدى الطائرات تلتها أخرى في ١٣ آيار، وقد اشتركت في هذه المعارك بعض طائرات السرب الثالث (طائرات نسر)، وقد فقدت القوة الجوية طائرتين من السرب هذا، الأولى سقطت في ١٥ آيار ١٩٣٦ وقتل طيارها الملازم أول رؤوف شبيب والراصد الجندي براد توفيق يحيى وسقطت الطائرة الثانية بنيران المتمردين في حركات الرميثة أيضاً في ١٦ آيار ١٩٣٦ وبعد نجاح طيارها النقيب ارميا ناصر من القفز بالمضلة لكن المتمردين قتلوه كما قتلوا الراصد عبدالله حسين الذي كان معه في الطائرة نفسها<sup>(١٣١)</sup>.

وساهمت القوة الجوية مع الحملة العسكرية التي توجهت الى مناطق عشائر الاكرع في الدغارة بلواء الديوانية التي تمردت على الحكومة في حزيران عام ١٩٣٦ فامتدت الحملة للمدة من ١- ١٨ حزيران من العام المذكور، فتقدمت القوة تسندها الطائرات الى الدغارة فاحتلتها، ثم تقدمت الى قلعة الحاج شعلان العطية فرمتها الطائرات بقنابلها التي بلغت (٩٦) قنبلة وفرضت القوة سيطرتها على المنطقة وسلم الشيخ شعلان العطية نفسه الى القوات العسكرية التي سلمته بدورها الى السلطات الحكومية المدنية<sup>(١٣٢)</sup>.

وعلى الرغم من قوة وزارة ياسين الهاشمي وسعيها لضبط الأمن وفرض النظام على المناطق العراقية المختلفة، ومنها العشائرية، إلا أنه يبدو للباحث أن هذه المواقف والإجراءات المتصلبة تجاه حركات العشائر وعدم تلبية طلباتها، وكثرة إعلان الأحكام العرفية أدت الى تسارع الأحداث ضد وزارة ياسين الهاشمي الثانية وتباعد الشعب عنها، بل فقدت الكثير من الثقة التي كان يتمتع بها الهاشمي رئيس الوزارة، مما هبأ المناخات السياسية الملائمة لانقلاب عسكري نفذه بكر صدقي صبيحة يوم ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦.

اقتصر دور القوة الجوية في أحداث انقلاب عام ١٩٣٦، على إلقاء المناشير التي طالبت بإقالة حكومة ياسين الهاشمي الثانية<sup>(١٣٣)</sup>، ومن ثم إلقاء ثلاثة قنابل على بغداد في فجر يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ وذلك لإلقاء الرعب في قلب الحكومة ودفعها للتعجيل بالتحني عن الحكم<sup>(١٣٤)</sup>. ففي الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول حوّمت فوق بغداد ثلاث طائرات من القوة الجوية الملكية العراقية يقودها العقيد الطيار محمد علي جواد فكانت مرتفعة ارتفاعاً عالياً ((وما لبثت أن هبطت قليلاً، وأسقطت (ألوفاً) من المناشير المطبوعة بآلات الطابعة..، وقد تضمنت هذه المناشير طلب قائد القوة الوطنية الإصلاحية- اسم القوة التي زحفت على بغداد- وطالبت الملك غازي بإقالة وزارة ياسين الهاشمي وتأليف وزارة برئاسة حكمت سليمان))<sup>(١٣٥)</sup>.

وأهل القائمون بالحركة وزارة الهاشمي مدة ثلاثة ساعات لتقدم استقالتها وان أبت ((التخلي عن الحكم خلال المدة المطلوبة، فالجيش سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة..)) كما جاء في إنذاره المرفوع الى الملك غازي<sup>(١٣٦)</sup>. وبعد انقضاء المهلة المحددة وفي

الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً حلقت ثلاث طائرات وأخذت تحوم حول مقرات الحكومة، فألقت أربع قنابل متوالية يبدو أنها كانت دقيقة في طريقة إلقائها إذ سقطت الأولى أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، فأحدثت في الأرض حفرة عميقة، وتساقط زجاج النوافذ، وسقطت الثانية أمام دائرة البريد بالقرب من دار ياسين الهاشمي فقتلت شخصاً وجرحت آخرين، والثالثة سقطت في نهر دجلة، أما الرابعة فقد وقعت أمام دار مجلس الأمة (البرلمان)، وقد بلغت الضحايا سبعاً من الأبرياء بين قتيل وجريح وتفرق الموظفون الى بيوتهم، وتدخلت قوات الشرطة لضبط الأمن بعد ارتباك وضع الناس والدوائر الحكومية معاً<sup>(١٣٧)</sup>.

أثار تحرك القوة الجوية العراقية مخاوف سلاح الجو البريطاني المنتشر في معسكرات الهندي والحبانية وأخذت القيادة العسكرية البريطانية في العراق وضع الخطط لمواجهة الحالات الطارئة، التي قد يتم فيها توجيه ضربة عسكرية جوية عراقية الى المعسكرات المذكورة، مما جعلها تقوم بجمع القاصفات في معسكر الحبانية، وأعدت تسليح سرب واحد بطائرات مقاتلة متطورة تفوق تلك التي تمتلكها القوة الجوية العراقية، مما يمكن بريطانيا من تحقيق تفوق جوي فوري في حالة نشوب موقف معادي من القوة الجوية العراقية<sup>(١٣٨)</sup>. وهذا الأمر يفسره الباحث باستمرار تخوف بريطانيا من امتلاك العراق لجيش قوي تسنده قوة جوية حديثة، وهذا يوصل الباحث الى الاستنتاج عن أسباب تأخر بريطانيا بتقديم المساعدة العسكرية لسلاح الجو العراقي لاسيما الطائرات المقاتلة التي كانت تطلبها الحكومة العراقية بين الفينة والأخرى .

واصلت القوة الجوية العراقية في العام ١٩٣٧ بتقديم الدعم والإسناد الجوي لإخماد حركات العشائر في لواء الديوانية، فقد اشتركت القوة الجوية بسرب من القاذفات لمساندة القوات الأمنية (الشرطة) للقبض على رؤساء العشائر المعارضة للتجنيد الإجباري وذلك يوم ٥ نيسان ١٩٣٧ الكن فيضان بغداد وانقطاع الطرق حالاً دون تنفيذ ذلك واجل العمل الى ٧ أيار ١٩٣٧، وتم القبض على المطلوبين للحكومة وإسناد من القوة الجوية وبطلب من متصرف لواء الديوانية، آنذاك، ماجد مصطفى، الذي أسر أخبار الحركة العسكرية لقائممقامي الاقضية في اللواء<sup>(١٣٩)</sup>.

ألزمت الحكومة العراقية رؤساء العشائر المتمردة على دفع مبالغ الكفالة المتراوحة بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار نقداً، وبعد عدم تمكن زعماء العشائر من دفع تلك المبالغ نفتهم الحكومة الى الألوية الشمالية وزجتهم في السجون هناك، وقد أثار هذا الأمر حفيظة العشائر الأخرى لاسيما في السماوة، فاستخدمت الحكومة ((طائرات الجيش العراقي في منطقة السماوة، وألقت قنابلها على بعض القبائل، فأضرمت النار في بعض الخيم، وقتلت كثير من النساء والأطفال..))<sup>(١٤٠)</sup>. وقد فقدت القوة الجوية في هذه العمليات إحدى طائراتها، وأصدرت الحكومة بياناً في ١٣ حزيران ١٩٣٧ أشارت فيه ((نذيع بمزيد من الأسف أنه بينما كانت إحدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قائمة بالاستطلاع فوق منطقة الزريجية التي تقرر إنشاء مخفر فيها ضمن قضاء السماوة إذ التهبت الطائرة (الطائرة) في الجو، فسقطت فاستشهد الضابط والجندي اللذان ماتا فيها هما الملازم الأول الطيار أنور مصطفى والجندي الرائد إبراهيم محمد..))<sup>(١٤١)</sup>.

وهكذا كانت القوة الجوية السلاح الفعال، الذي طالما استخدمته الحكومات العراقية خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي لإسناد قوات الشرطة والجيش للقضاء على الحركات والاضطرابات الداخلية، فكان له الأثر الواضح في إنهاء تلك الحركات بأسرع ما يمكن وبأقل الخسائر المادية والبشرية للقوات الأمنية، لكن سجل الباحث ملاحظاته بخصوص استخدام القوة الجوية في الأحداث الداخلية بأنها كانت شديدة الوقع على المواطنين وكبدتهم الخسائر الكبيرة مادياً ومعنوياً.

## الخاتمة

حظيت مسألة تشكيل القوة الجوية العراقية باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم البلاد منذ تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١ الذي أدرجت مطلب إنشاء القوة الجوية الوطنية ضمن مناهجها الوزارية.

سعت بريطانيا لتسويق الجهود العراقية والمماثلة في تأسيس السلاح الجديد وبما يبقي الجيش العراقي بحاجة دائمة لخدمات الإسناد الجوي البريطاني، وبالتالي يعني ذلك بقاء السياسة العراقية

العسكرية تابعة ومنقادة للسياسة البريطانية العسكرية كما هو الحال مع الحالة السياسية والاقتصادية.

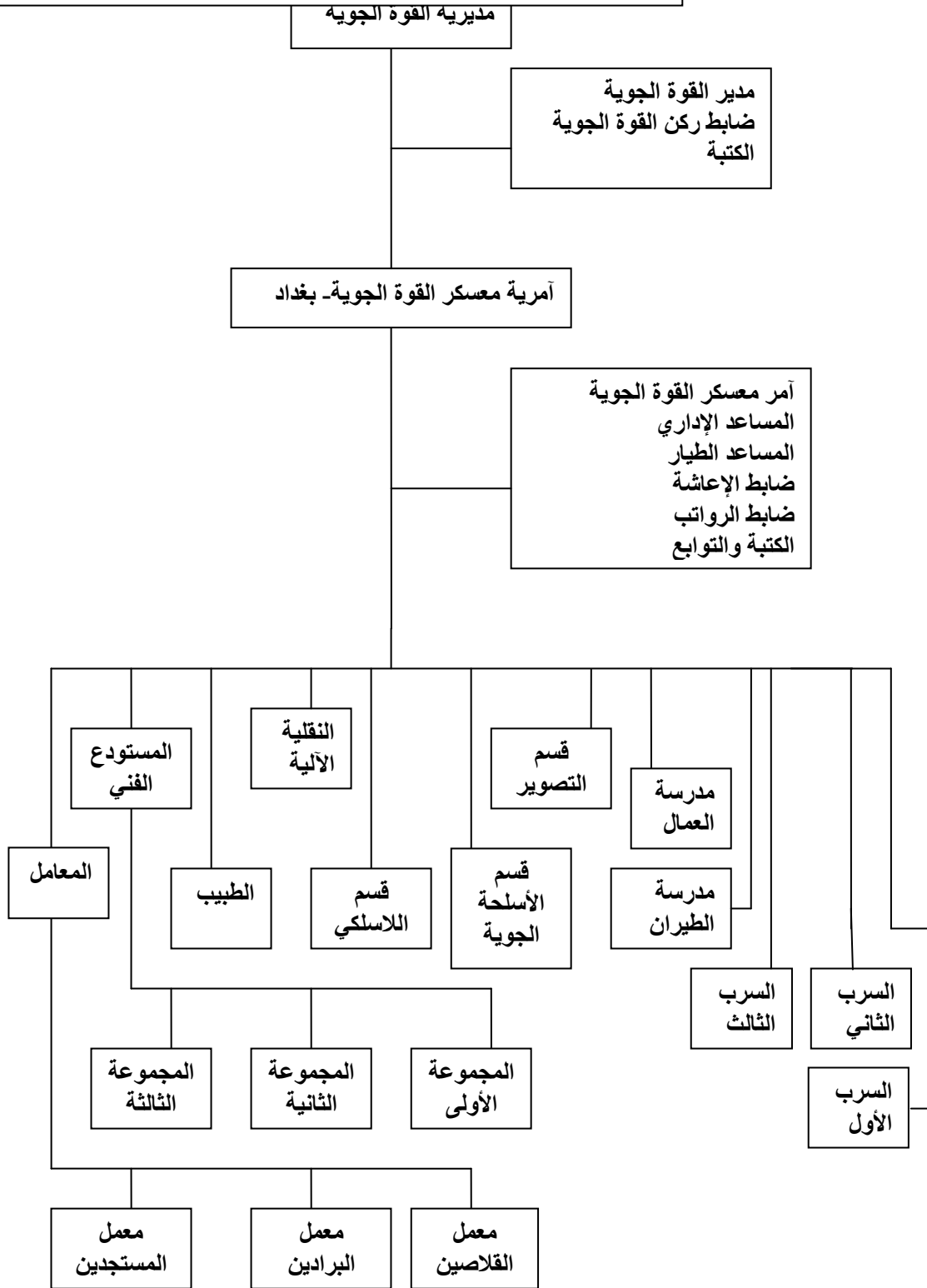
حاولت بريطانيا احتكار موضوع تسليح الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية، ولم تكن توافق دائماً على محاولات وزارة الدفاع العراقية والحكومات العراقية المختلفة للتوجه الى الدول الأخرى لتسليح القوة الجوية العراقية لذلك بقي التسليح أحادي الجانب من بريطانيا حتى عام ١٩٣٦، مما زاد من مخاوف الحكومات العراقية المتعاقبة بعدم جدية الوعود البريطانية لتأسيس القوة الجوية الجديدة ودعمها وتطويرها.

بعد انقلاب عام ١٩٣٦، اتجهت الدولة العراقية نحو تنوع مصادر السلاح الجوي وبخاصة من الدول الأوروبية الأخرى مثل ايطاليا وألمانيا، مما أخرج بريطانيا وغيرت بعض الشيء من سياستها تجاه تسليح القوة الجوية العراقية.

أصبح على القوة الجوية-منذ تأسيسها- وحتى عام ١٩٣٧معاونة قوات الشرطة والجيش العراقي الأخرى لضبط الأمن الداخلي وفرض سلطة القانون بعد ظهور الكثير من الأحداث والاضطرابات الداخلية لاسيما الحركات العشائرية في المناطق الشمالية والفرات الأوسط والجنوبية، مما دفع بذلك بميزان القوى نحو تفوق الجيش العراقي في تلك الأحداث، وفي كثير منها كان تدخل القوة الجوية فعالاً وأسهم بإنهاء تلك الحركات بالسرعة اللازمة ومكن القوات الأرضية من بسط نفوذها وسيطرتها على الأوضاع الداخلية في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. لكن الباحث سجل ملاحظاته على تشدد بعض الحكومات العراقية بضرورة استخدام القوة الجوية في إنهاء حركات(التمرد)الداخلية .

كما سعت قيادة وزارة الدفاع العراقية بأن تطور ملاك القوة الجوية وتجعله أكثر تنظيمياً، وأسندت قيادة هذه القوة لضباط أكفاء من ضباط الجيش العراقي أثبتوا كفاءتهم وقدرتهم العالية لقيادة القوة الجوية حديثة التأسيس .

ملحق رقم (١)  
الهيكل التنظيمي للقوة الجوية العراقية عام ١٩٣٥ (١٤٢)



## الهوامش والمصادر

١. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط١، الدار العربية للطباعة، ج٢، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٧٥.
٢. عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط٥، مطبعة دار الكتب، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٧٥.
٣. المصدر نفسه، ص ٨١. وللمزيد من التفاصيل عن معاهدة عام ١٩٢٢ والاتفاقيات الملحقة بها وموقف الرأي العام العراقي منها، ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ص ٢٧-٢٣٨.
٤. رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، ط٢، دار واسط للنشر، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ص ٣٨-٣٩.
٥. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج٢، ص ٧٦.
٦. المصدر نفسه، ص ٧٧.
٧. جريدة الاستقلال، العدد (٧٠) في ٣١ آذار ١٩٢٢.
٨. الجمهورية العراقية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانيا، مطبعة الحكومة، ج٤، (بغداد، ١٩٦١)، ص ٧٣.
٩. ولد عبد المحسن السعدون بن فهد باشا بن علي بن ثامر بن سعدون في الناصرية عام ١٨٧٩م، وهو ينتمي الى أسرة السعدون التي قدمت العراق من الحجاز في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وأسست في المنتفق (جنوبي العراق) أمانة دامت أكثر من ثلاثمائة عام حتى قضى عليها الوالي مدحت باشا عام ١٨٦٩م، دخل المعتزك السياسي منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق، فانتخب نائباً في عدة دورات نيابية ووزيراً في عدة وزارات ورئياً للوزراء لأربع وزارات ورئياً لمجلس النواب (١٩٢٦-١٩٢٧)، انتحر في بغداد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩، ولمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي في العراق، ينظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ١٥ وما بعدها؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت.)، ص ص ٦٧-٧٥.
١٠. د.ك. و، ملفات وزارة الدفاع، الملف رقم (١٥٨١)، وثيقة رقم ١١-١٢؛ الملف رقم (١٥٨٢) وثيقة رقم ١٣٤؛ الملف رقم (١٥٩٨)، وثيقة رقم ٨-١٢.
١١. المصدر نفسه، الملف رقم (١٥٨١) وثيقة رقم ١١-١٢.

١٢. المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٢، ص ٤، ص ٧.

١٣. المصدر نفسه، ملف رقم (١٦٠٠)، تاريخها ١٩٣١، وثيقة رقم ٢١.

١٤. المصدر نفسه، الوثائق رقم ٢٢-٢٨.

١٥. كان طلاب الدورة الأولى للطيران هم كل من حفزي عزيز وموسى علي ومحمد علي جواد وناصر حسين الجنابي وناطق محمد الطائي وبشير يعقوب. ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، الدار العربية للطباعة، ج ١٧، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤٩.

١٦. تم إنشاء هذا المعسكر من قبل القوات البريطانية في فترة الاحتلال البريطاني وظل تحت سيطرتهم حتى عام ١٩٣٧ إذ سلم إلى الجيش العراقي، وكانت القيادة العسكرية البريطانية على معرفة تامة بتفاصيل المعسكر ونقاط القوة والضعف فيه، لذلك جاءت الضربة الجوية في أحداث حركة مايس (آيار) ١٩٤١ (دقيقة وموجعة للقوة الجوية العراقية) في بغداد وأخرجتها من المعركة منذ الأيام الأولى. ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، مركز النهريين للطباعة المتخصصة، ج ٣، (بغداد، ١٩٩١)، ص ١٣٦.

١٧. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٦.

١٨. للمزيد من التفاصيل عن مؤثرات الأزمة الاقتصادية على العراق، ينظر: طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠١؛ كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ((دراسات تحليلية))، مكتبة البديسي، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٩٣، -١١٥.

١٩. ينظر: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٢٧)، ص ١٤٠-١٥٩؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥٤٩) في ٣١ آيار ١٩٢٧؛ العدد (٩٤٠) في ٣١ كانون الثاني ١٩٣١؛ العدد (٩٦٣) في ٣١ آذار ١٩٣١؛ العدد (١١١٢) في ٣١ آذار، ١٩٣٢.

٢٠. تتحدر الأسرة العسكرية من عبدالله المدني الذي انتقل من المدينة المنورة في القرن السادس عشر الميلادي، ونزل في قرية عسكر العراقية، من توابع لواء كركوك، وهو محمد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن العسكري، ولد عام ١٨٨٥م في بغداد، كانت تربطه علاقة وطيدة بالملك فيصل الأول، وبعد من الرعيل السياسي والعسكري الأول الذي حكم العراق أبان الحكم الملكي، تقلد مختلف الوظائف وأصبح رئيساً للوزراء لمرتين، وللمزيد عن سيرته ونشاطه العسكري والسياسي، ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٢٤ وما بعدها.



٢١. وهو سياسي بريطاني ولد عام ١٨٨٣م، شغل منصب مستشارية وزارة الداخلية للمدة من ١٩٢١ - ١٩٣٥ ثم سفيراً لبريطانيا في العراق للمدة ١٩٤١ - ١٩٤٥. ينظر: عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى سنة ١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٦ وما بعدها.

٢٢. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الدفاع، ملف رقم (١٦٤١) وع، وثيقة رقم ١٢-١٨.

٢٣. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

٢٤. المصدر نفسه، ص ٢٨٨-٢٨٩.

٢٥. ولد في السليمانية عام ١٨٩٨م، ينتمي الى قبيلة العنكبكية في لواء ديالى، كان ملازماً في الجيش العثماني والجيش السوري العربي، التحق بالجيش العراقي بعد تأسيسه في صنف الخيالة، ثم أصبح آمراً للقوات الآلية المدرعة، وكان قائداً للفرقة الثالثة وقت الاصطدام مع البريطانيين في حركة مايس ١٩٤١. وللمزيد عن سيرته ونشاطه العسكري والسياسي، ينظر: نضر علي أمين الشريف، محمد فهمي سعيد الدور العسكري والسياسي في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٩ وما بعدها.

٢٦. ينتمي صلاح الدين الصباغ الى أسرة آل الصباغ في مدينة الدمياط، ولد في الموصل عام ١٨٩٩م، كان من الضباط القديرين في الجيش العراقي، من قادة حركة مايس ١٩٤١، وللمزيد عن حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق، ينظر: صباح مهدي رميض، صلاح الدين الصباغ في ضوء الوثائق والمرجعيات العراقية دراسة في سيرته العسكرية، مجلة اليرموك، العدد (٢)، ٢٠٠١، ص ٣٢٨-٣٥٠؛ صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ (رواد العروبة في العراق)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٣) ص ١١ وما بعدها.

٢٧. عين في أيلول ١٩٢٧ بدلاً من (ديلي).

٢٨. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج ٢، ص ١٨٦-٢٠٠.

٢٩. المصدر نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٣٠. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ف/١٤، الأنظمة والقوانين، كتاب من وزير الدفاع الى رئيس الوزراء رقم ٧٣٢٧ في ١٧ كانون الأول ١٩٢٨، وثيقة رقم (٨). نقلاً عن عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ١٧٣.

٣١. عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤.

٣٢. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١، القانون رقم (٥) لسنة ١٩٣١، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣٢)، ص ٣٥-٣٧.

٣٣. المصدر نفسه، المادة (١١)؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٣٥) في ٩ كانون الثاني ١٩٣١.
٣٤. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٤٩.
٣٥. الروبية: عملة هندية استخدمت في التداول في العراق حتى صدور العملة الوطنية (الدينار وتوابعه) عام ١٩٣١. ينظر: سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ٨٨-١٠٥؛ ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، ط ١، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٤٧٨-٤٨١.
٣٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٤، مطبعة دار الكتاب، ج ٣، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٣٧-٣٨.
٣٧. ألف نوري السعيد الوزارة لأول مرة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ واستقالت هذه الوزارة في ٩ تشرين الأول ١٩٣١، وقد تألفت من نوري السعيد رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وجميل المدفعي وزيراً للداخلية، وعلي جودة الأيوبي وزيراً للمالية، وجمال بابان وزيراً للعدلية، وجعفر العسكري وزيراً للدفاع، وجميل الراوي وزيراً للمواصلات والأشغال، وعبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف. ينظر: المصدر نفسه، ص ٦.
٣٨. عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص ٢٠٩.
٣٩. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص ٢٧٢-٢٧٣.
٤٠. المصدر نفسه، ص ٢٧٣.
٤١. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج ١٧، ص ٥٢-٥٣.
٤٢. كان طلاب الدورة الثانية للطيران هم كل من: إبراهيم جواد، عبد الواحد حلمي، محمود المهدي ومجد الدين عبد الرحمن النقيب. بينما كان طلاب الدورة الثالثة للطيران هم كل من: ملازم ثاني سامي فتاح، وملازم ثاني أكرم مشتاق، وملازم ثاني بهجة رؤوف، وملازم ثاني أرميا ناصر، وملازم ثاني محمد ياسين، وملازم ثاني ناجي إبراهيم. ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٤.
٤٣. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج ٣، ص ٦.
٤٤. رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٦.
٤٥. المصدر نفسه، ص ٦٦.
٤٦. المصدر نفسه، ص ٦٦-٦٧.
٤٧. وزارة الدفاع، كلية الأركان، العيد الذهبي ٢ شباط ١٩٢٨-١٩٧٨، مطبعة كلية الأركان، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٧٥-٧٧.

٤٨. رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.
٤٩. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج ١٧، ص ٥٨-٦٠.
٥٠. وهي طائرة نقل مدنية ذات محركين تتمكن من نقل خمسة أشخاص، سرعتها ٩٠ ميل بالساعة، تم إضافة حاملات قنابل لها تحت الأجنحة كما تم تركيب رشاشة خلفية واحدة. ينظر: المصدر نفسه، ص ٦١.
٥١. المصدر نفسه، ص ٦١-٦٢.
٥٢. الحكومة العراقية، وزارة الدفاع، وأمر الجيش، العدد (١) لسنة ١٩٣٤، مطبعة الجيش، (بغداد، ١٩٣٤).
٥٣. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي للمدة من ٨ آذار - ٨ تموز ١٩٣٣، ص ٢٢٣.
٥٤. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج ٣، ص ٤٥-٤٧.
٥٥. المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٦٣-٦٤؛ الملحق رقم (١)، ص ٢٠.
٥٦. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج ٤، ص ١٣٦؛ سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة حداد، ج ٢، (البصرة، ١٩٧٥)، ص ٢٣٩.
٥٧. رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ٦٨؛ جريدة البلاد، العددان الصادران في ٩ و ٨ تموز ١٩٣٥.
٥٨. وهو حكمت بن سليمان فائق بن الحاج طالب كهيه الفققاسي الأصل، ولد في بغداد عام ١٨٨٩م، عرف بأنه رجلاً حازماً ونبيلاً ونزيهاً، توفي في الاعظمية ببغداد في ٦ حزيران ١٩٦٤. وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق، ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤ ((دراسة تاريخية))، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.
٥٩. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج ٤، ص ٢٥٣.
٦٠. ولد في بغداد عام ١٩٠٢، دخل المدرسة العسكرية (الدورة الأولى)، في ١٢ أيار ١٩٢٤، وكان من خريجي دار المعلمين الابتدائية، وأُوفد الى بريطانيا في ٩ أيار ١٩٢٧ للدراسة في كلية القوة الجوية البريطانية (كرانول) وتخرج منها طياراً في ١ آب ١٩٢٩ والتحق بأسراب القوة الجوية البريطانية في العراق لعدم إنشاء القوة الجوية العراقية آنذاك، وتخصص في تعاون الجيش، دخل دورة الاقدمين الخامسة في ٧ كانون الأول ١٩٣٥، عين أمراً للقوة الجوية العراقية (الرف الأول) من ٢٢ نيسان ١٩٣١ الى ١ شباط ١٩٣٢، وعين أمراً للسرب العراقي الأول في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ فمديراً للقوة الجوية العراقية من ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ الى أن اغتيل مع الفريق بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧. ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج ١٧، ص ٨٦-٨٧.

٦١. محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، مناقشة تقرير اللجنة الفرعية المؤلفة من ممثلي وزارات الدفاع والعدلية والمالية المرسل الى مجلس النواب بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ من مجلس الوزراء بخصوص شراء الأسلحة في عهد وزارة حكمت سليمان ١٩٣٦-١٩٣٧؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٤، ص ٢٩٤؛ الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ٣، ص ٦٣-٦٤.

٦٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٥، ص ١٠.

٦٣. رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ٦٨.

٦٤. ولد شاکر محمود الوادي في عام ١٨٩٤م ببغداد، تخرج من المدرسة الحربية في استانبول برتبة ملازم ثاني في الجيش العثماني عام ١٩١٧، اشترك في الحرب العالمية الأولى بمعارك القفقاس وحرب العراق وجبهة فلسطين حيث أسرته الجيوش البريطانية فالتحق بالجيش الحجازي، والتحق بالجيش العراقي في ١٥ حزيران ١٩٢١، كان قد نقل من منصب رئيس ركن الفرقة الثانية الى أمر المدرسة العسكرية بعد انقلاب عام ١٩٣٦، أُحيل على التقاعد في ٢٠ أيلول ١٩٣٧، عمل في السلك الدبلوماسي العراقي فشغل منصب سكرتير ثاني في المفوضية العراقية في طهران عام ١٩٣٩، وقنصل العراق في القدس ١٩٤١-١٩٤٤، ثم السكرتير الأول في المفوضية العراقية في لندن، ثم عين في ١ حزيران ١٩٤٦ رئيساً للتشريفات الملكية، وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ عين وزيراً للدفاع في وزارة نوري السعيد التاسعة، ثم انتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٤٧، واستمر في منصب وزارة الدفاع في وزارة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨)، وكان ضمن الوفد الوزاري الذي وقع معاهدة بورتسموث في كانون الثاني ١٩٤٨، عين وزيراً للدفاع في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨، كما استمر وزيراً للدفاع في وزارة نوري السعيد العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩-١٠ كانون الاول ١٩٤٩)، وفي ١٩ آذار عين عضواً في مجلس الأعيان، وتوفي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧ ببغداد. ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ٣، ص ٢٠٠.

٦٥. المصدر نفسه، ص ٧٥.

٦٦. وهي شارة تشبه الطابع بقيمة فلس واحد، تلصق على المراسلات البريدية الداخلية، وتخصص أثمانها لجمعية الطيران العراقية.

٦٧. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، قانون إحداث شارة الطيران، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤)، ص ٥٣١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٤، ص ٢٥٨.

٦٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٤، ص ٩٩.

٦٩. وهي حزب سياسي علني أسس بالتعاون بين جماعة الأهالي والعناصر التقدمية، وانتخب المؤسسون كامل الجادرجي سكرتيراً لها وصادق كمونة نائباً للسكرتير ومحمد صالح الفزاز محاسباً. وللمزيد عن منهاج الجمعية وموقف الحكومة منها، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية للطباعة والنشر، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ص ١٢٩-١٣٢؛ جريدة البلاد، العدد (٩١٩) في ٤ تموز ١٩٣٧.

٧٠. ينظر: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ص ١١-١٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج٤، ص ٢٩١.

٧١. الحكومة العراقية، وزارة الدفاع، وأمر الجيش، العدد (٨) في ٣١ آب ١٩٣١، البند (١٢).

٧٢. المصدر نفسه.

٧٣. من مواليد بغداد عام ١٨٩٥م، كان ملازماً بالمدفعية بالجيش العثماني، ثم اشترك في معارك الحجاز، عمل مرافقاً للملك علي، وهو ضابط خيال في الجيش العراقي وضابط ركن، تدرج في صنف الخيالة حتى أصبح أمرها ثم أصبح قائداً للفرقة الرابعة، شغل أمرية القوة الجوية من ٢ نيسان ١٩٣٢ إلى ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣. ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٤.

٧٤. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ١٧، ص ٨٢.

٧٥. الحكومة العراقية، وزارة الدفاع، وأمر الجيش، العدد (١٢) في ٣١ كانون الأول ١٩٣٢، البند (١٥٤).

٧٦. المصدر نفسه، العدد (٦) في ٢٢ حزيران ١٩٣٣، البند (٧٧).

٧٧. المصدر نفسه، العدد (١) في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٤، البند (١).

٧٨. المصدر نفسه، العدد (١٠) في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٤، البند (٨٨).

٧٩. المصدر نفسه، العدد (٩) في ٣٠ ايلول ١٩٣٦، البند (١٠٦)؛ الملحق رقم (١)، ص ٢٠.

٨٠. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٦، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٧)، ص ص ٢٣٢-٢٣٦؛ الوقائع العراقية، العدد (١٥٥٢) في ٥ كانون الثاني ١٩٣٧.

٨١. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، القسم الثاني، نظام رقم (٧) لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩)، ص ٢٧.

٨٢. المصدر نفسه، ص ص ٢٧١-٢٧٤؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٧٢٤) في ١ ايلول ١٩٣٩.

٨٣. ينظر: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ص ٨٢-٨٤.

٨٤. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ٢، ص ٤١٤.

٨٥. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج١٧، ص٨٦.

٨٦. وهو إسماعيل بن إبراهيم نامق، ولد في بغداد عام ١٨٩٢م، أكمل دراسته في المدرسة الحربية في استانبول ومنح رتبة ملازم ثاني في الجيش العثماني (صنف الخيالة) عام ١٩١٢، التحق بالثورة العربية الكبرى ١٩١٦، انتمى الى الجيش العراقي في ٢١ نيسان ١٩٢١، شغل مناصب عدة منها: أمر الانضباط العسكري، أمر مدرسة الخيالة، أمر كتيبة الهاشمي، أمر مدرسة الأركان، أمر القوة الجوية ١٩٣٣-١٩٣٦، ثم أمرية الخيالة ثم قيادة الفرقة الثالثة، اسند إليه منصب وكيل رئيس أركان الجيش في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤١، أصبح وزيراً للدفاع في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤ في وزارة حمدي الباجه جي الثانية (٢٩ آب ١٩٤٤-٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦)، واستمر بإشغاله في وزارة توفيق السويدي الثانية (٢٣ شباط - ٣٠ أيار ١٩٤٦)، عين عضواً في مجلس الأعيان، توفي في بغداد يوم ٣٠ تموز ١٩٦١. ينظر: المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٨.

٨٧. من مواليد بغداد عام ١٨٨٩م، عين بعد عام ١٩٣٦م بمنصب مدير الحسابات العسكرية العام ولسنوات عدة، شغل العديد من المناصب العسكرية وتدرج في رتبه العسكرية حتى رتبة لواء. ينظر: المصدر نفسه، ج١٧، ص٨٨.

٨٨. وهو خالد بن محمود الزهاوي، ولد في بغداد عام ١٨٨٩م، شغل عدة مناصب بعد أمرية القوة الجوية، منها مرافق أقدم للملك غازي، وبلغ رتبة لواء، عين متصرفاً في بغداد في ٢٧ أيار ١٩٤١، ثم وزيراً مفوضاً للعراق في كابل بأفغانستان في ٢ كانون الاول ١٩٤٢، ينظر: المصدر نفسه، ص٨٨.

٨٩. ولد في بغداد عام ١٩٠٣، دخل الدورة العسكرية الأولى في المدرسة العسكرية العراقية عام ١٩٢٤، وتخرج فيها برتبة ملازم ثاني في ١ تموز ١٩٢٧، دخل عدد من دورات الطيران في بريطانيا للمدة ١٩٢٩-١٩٣٦ بصورة غير مستمرة، شغل أمرية سرب المواصلات عام ١٩٣٤، ثم أمراً لمعسكر القوة الجوية في معسكر الهندي في ٤ تشرين الاول ١٩٣٤، وشغل في ١٨ نيسان ١٩٣٩ منصب مدير الطيران المدني. ينظر: المصدر نفسه، ص٨٩-٩٠.

٩٠. ولد محمود سلمان الجنابي في بغداد عام ١٨٩٦م، تخرج في المدرسة العسكرية في استانبول عام ١٩١٦ ومنح رتبة ضابط في ٤ تموز ١٩١٦، دخل دار التدريب في بغداد للمدة من ٢ حزيران الى ١ تشرين الأول ١٩٢٤ وتخرج ضابطاً خيالاً، دخل دورة الطيران وتخرج طياراً في ٢١ آب ١٩٣٩، عين أمراً للحرس الملكي، ثم أمراً لمدرسة الخيالة ثم أمراً لكتيبة الهاشمي (الخيالة)، ثم أمراً للقوة الجوية في ١١ حزيران ١٩٣٨ وحتى ٣٠ أيار ١٩٤١ وبعد نجاحه في دورة الطيران نقل الى صنف القوة الجوية، حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم يوم الخامس من أيار ١٩٤٢ الاشتراكه في أحداث حركة مايس ١٩٤١. وللمزيد عن سيرته ودوره العسكري والسياسي، ينظر: رحيم عبد الحسين عباس، محمود سلمان ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٤٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية

التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٢؛ محمود شبيب، محمود سلمان - طريق المجد الى أرجوحة الأبطال، المكتبة العالمية، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ٦ وما بعدها؛ صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٣٣.

٩١. حدث هذا الإضراب بسبب صدور لائحة قانونية لرسوم البلديات رقم (٨٦) لسنة ١٩٣١، والتي أقرت من مجلس النواب في ١٠ أيار ١٩٣١، تم بموجبها فرض رسوم جديدة على أصحاب الحرف التي تضمنها القانون، وللمزيد عن القانون والرسوم التي وردت فيه وموقف الرأي العام العراقي منه، ينظر: الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣٢)، ص ص ٨٠٤-٨٢٣؛ شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة إضراب بغداد ١٩٣١، د.م، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٩ وما بعدها؛ صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت)، ص ٤٢؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٩٥) في ١٤ حزيران ١٩٣١.

٩٢. عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، المجلد الأول، ط ١، (بيروت، ١٩٨٦)، ص ٢٨؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٣، ص ١٦١.

٩٣. وهو من عائلة بارزان المعروفة، وسمي بهذا الاسم نسبة الى قرية بارزان في شمالي العراق، وكان أحد أسباب التمرد الرئيسية هو محاولة الحكومة العراقية فرض سلطتها على منطقة بارزان والمناطق المجاورة لها من خلال إنشاء المخافر فيها، فضلاً عن أخذ ضريبة الأغنام من الشيخ احمد بطريقة الكودة (العد) بدلاً من طريقة المقطوع سابقاً، مما أثار الشيخ احمد البارزاني وقام بحركة مسلحة ضد قائممقام الزيبار والشرطة وأسروهم. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٣، ص ص ١٩٢-١٩٨.

٩٤. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ١٧، ص ١١٩.

٩٥. للمزيد حول موضوع الحركات الكردية وأسبابها وموقف الحكومات العراقية منها منذ تأسيس الحكم الملكي في العراق، ينظر: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ٢١٥-٣٨٦.

٩٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٣، ص ص ١٩٧-١٩٩؛ جريدة العالم العربي، العدد (٢٥٦٨) في ٢٧ تموز ١٩٣٢.

٩٧. إن العامل الرئيسي لإجراء هذه الحركات هو رفض الشيخ احمد البارزاني تأسيس الإدارة المدنية بمنطقته فضلاً عن محاولة قوات الجيش العراقي فرض سيطرتها في المناطق المجاورة لبارزان وإنشاء المخافر الأمنية، يزداد على ذلك أعمال ونشاطات الجماعات البارزانية التي أخذت تزداد وبدأت أعمالهم بالتوسع في المنطقة، ووقعت حوادث سرقة في الطريق العام في شيروان ومزوري بالا وباروش، ووقعت مصادمات مع الشرطة قتل فيها أحد

مفوضي الشرطة، لذا تطور الأمر لتدخل الجيش والقوة الجوية العراقية، فضلاً عن سلاح الجو البريطاني مما كان له الأثر السريع على معنويات البارزانيين مما اضطرهم الى الهرب الى الحدود التركية وبعد القبض عليهم هناك من الجانب التركي سلموا الى الحكومة العراقية التي أصدرت العفو عنهم واستقر بهم الحال في السليمانية حتى قيام حركة الملا مصطفى عام ١٩٤٣. ينظر: جريدة العالم العربي، العدد (٢٥٦٨) في ٢٧ تموز ١٩٣٢.

٩٨. حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ٣١-٣٣.

٩٩. المصدر نفسه، ص ٣٩-٤٠.

١٠٠. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ١٧، ص ١١٩-١٢٠، ١٢٧.

١٠١. المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.

١٠٢. المصدر نفسه، ص ٤٢.

١٠٣. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤)، ص ٢٨٢-٢٨٣.

١٠٤. حسن مصطفى، المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩.

١٠٥. كان التياريون النساطرة، الذين يزعمون أنهم من بقايا الآثوريين سكان العراق القدماء، يسكنون ولاية وان في الأناضول الشرقي على مقربة من الحدود الإيرانية-الروسية، وكان يرأسهم ((مارشمعون))، استخدم الجيش البريطاني البعض منهم في قمع ثورة العشرين في العراق بعد أن نقلت بريطانيا قسم منهم الى مخيمات أقامها الجيش البريطاني لهم على الضفة اليمنى من نهر ديالى قرب مدينة بعقوبة، وضمت المخيمات زهاء خمسين ألف لاجيء، دخل قسم منهم في قوات ((الليفي)) التي أسستها بريطانيا بعد احتلال العراق، والقسم الآخر استقر وبمعاوضة من الاحتلال البريطاني في المناطق الجبلية شمالي مدينة الموصل. وللمزيد عن أصولهم ودورهم في تاريخ العراق المعاصر، ينظر: رياض رشيد الحيدري، الآثوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٣؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٣، ص ٢٦٠-٣١٤.

١٠٦. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ١٧، ص ١١٩.

١٠٧. جريدة العالم العربي، العدد (٢٨٩١) في ١٣ آب، ١٩٣٣.



١٠٨. يذكر عبد الرزاق الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية...، ج٣، ص٢٩٦ ما نصه: ((قد شوهدت عدة طائرات بريطانية تحوم حول قرى الأتوريين المتمردين أثناء الحركات التأديبية التي قام بها الجيش العراقي، وكانت تلقي المصورات الدقيقة عن مواقع الجيش العراقي، فيستفيد العصاة منها في معرفة ما يقتضي لهم معرفته)).

١٠٩. إنَّ ما مر به العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣ خير برهان على الدور الاستعماري ((الخبِيث)) في محاولته أثارت الفتن الداخلية والنعرات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد، وهو جزء من المخططات الاستعمارية لآسيما وأن العراق أصبح ضمن الخطط العسكرية الاستراتيجية للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وما أشبه اليوم بالبارحة.

١١٠. المصدر نفسه، ج٤، ص٦٣.

١١١. المصدر نفسه، ص٨٣.

١١٢. من كبار زعماء القبائل العربية في مناطق الفرات، كان من الشخصيات العشائرية القوية التي وقفت ضد سياسة حكومة ياسين الهاشمي الثانية وأدى دوراً مهماً لعرض طلبات القبائل المتمردة على الحكومة الى الملك غازي. وللمزيد حول دوره في الحركات العشائرية في الثلاثينيات، ينظر: المصدر نفسه، ص٦١-٨٥.

١١٣. المصدر نفسه، ص٦٣-٦٤. ويذكر الحسني في المصدر نفسه، ص٦١-٧٢ بأنه قد سبق وأن ((طالب قادة الحركات العشائرية عبد الواحد الحاج سكر (شيخ آل فتلة) والشيخ شعلان العطية شيخ عشائر (الكرع) في منطقة الدغارة والديوانية مطالب بإقالة حكومة المدفعي الثالثة بحجة عدم تلبية رغباتهم ورغبتهم في حكومة يألفها الآخائين (رشيد عالي وياسين الهاشمي)).

١١٤. عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص١٤١.

١١٥. المصدر نفسه، ص١٤١-١٤٢.

١١٦. فرضت الأحكام العرفية في العراق خلال العهد الملكي (١٧) مرة، وفي ١٤ أيار ١٩٣٥ وافق الملك غازي على مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ الذي أشار في مادته الأولى ((يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس وأربعة أعضاء على أن يكون الرئيس والعضوان من الضباط العسكريين والعضوان الآخران من الحكام العدليين)). وللمزيد من التفاصيل حول الأحكام العرفية وظروفها التاريخية وأسبابها ونتائجها. ينظر: يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي، الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية ١٩٢٤-١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٩، ص٢٠ وما بعدها.

١١٧. وهو الشيخ خوام العبد العباس رئيس قبيلة بني ازريج في لواء الديوانية، لم يكن راغباً بادىء ذي بدء بالتمرد على الحكومة، ولكنه بعد تمرد الشيخين عبد الواحد الحاج سكر وشعلان العطية انظم الى خصوم الوزارة الهاشمية

الثانية من رؤساء العوابد والحميدات وبنى احجيم، وبعد قرار وزارة الهاشمي بإبعاد الشيخ احمد أسد الله وكيل المرجع الديني أبو الحسن الاصفهاني، اتخذ الشيخ خوام هذا الأمر سبباً مباشراً لمجاهرة الحكومة بالعداء. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٤، هامش ص ١٠٥.

١١٨. عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ١٤١.

١١٩. ينتمي بكر صدقي بن شوقي العسكري الى العائلة العسكرية المعروفة، ولد في بغداد عام ١٨٩٠م ودرس في الإعدادية العسكرية، تخرج من المدرسة الحربية باستانبول عام ١٩٠٨ برتبة ملازم ثان (خيالة)، خدم في الجيش التركي ثم الجيش السوري في حلب، انضم الى الجيش العراقي عام ١٩٢١، اكتسب شهرة واسعة في إخماد حركات الاثوريين (التياريين) عام ١٩٣٣، ثم تولى قمع حركة تمرد العشائر على الوزارة الهاشمية الثانية عام ١٩٣٥ بكل شدة وقسوة، وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ قام بانقلابه المعروف باسمه، وتولى منصب رئاسة أركان الجيش، وقد سيطر على الحكومة الانقلابية حتى اغتيل في الموصل في ١١ آب ١٩٣٧، امتاز بأنه رجلاً ((طموحاً مؤمناً بقوته الشخصية ومقدرته العسكرية)). وللمزيد حول الموضوع: ينظر: صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق مهادته وأحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص ٤-٥٦؛ مير بصري، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٨٠.

١٢٠. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٤، ص ١٠٧.

١٢١. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة...، ج ٣، ص ٣٦-٣٧.

١٢٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج ٤، ص ١١٨.

١٢٣. لم تكن ظاهرة التخريب والفرهود ظاهرة غير واضحة في المجتمع العراقي، فقد أكدت الروايات والمصادر التاريخية المختلفة حدوث مثل هكذا أفعال مشينة وسيئة الصيت عند وقوع أحداث من هكذا نوع، وعلى مر حقب التاريخ المختلفة، وشهد العهد الملكي في العراق بروز هذه الظاهرة السلبية منذ الاحتلال البريطاني مروراً بأحداث ثورة العشرين وحتى نهاية الحكم الملكي. وحول الموضوع ينظر: نوري عبد الحميد خليل، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد (٣٤) في أيلول ٢٠٠٣، ص ٢٢-٢٨. ومما يأسف له أن هذه الظاهرة قد تكررت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فرأينا كيف تعرضت مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة لعملية التخريب والتدمير والفرهود بشكل (همجي وبربري) فاق بكثير ما حصل في العهد الملكي.

١٢٤. عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥٥.

١٢٥. المصدر نفسه، ص ص، ١٥٨-١٥٩؛ اليوبيل الفضي للجيش العراقي، مصدر سابق، ص ص، ١٣٧-١٣٩؛ الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج٣، ص٣٥.
١٢٦. جريدة البلاد، العدد (٦٥٨) في ١١ أيلول ١٩٣٥؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج٤، ص ١٤٩.
١٢٧. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج٤، ص ص، ١٥١-١٥٢. وحول اليزيدية وأصولهم ونشأتهم ودورهم في تاريخ العراق الحديث، ينظر: عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، (بغداد، ١٩٨٤)؛ رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، دار روح الأمين للنشر، ١٤٢٦هـ، ص ص، ٦٣-١٠٠.
١٢٨. كانت الأسباب الرئيسة لهذه الحركات هي مسألة التجنيد الإلزامي ورفض العشائر له فضلاً عن التضيق على الموكب الحسينية من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية ومنعهم من السير في الطرقات العامة (ربما يكون من أكثر الأسباب لما له من تأثير على مشاعر الناس البسطاء آنذاك)، ومحاولة الوزارة الهاشمية توحيد الأزياء ومنها توحيد لباس الرأس باستعمال السدارة العراقية كرمز للوحدة الوطنية، ينظر: عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ١٦٢.
١٢٩. المصدر نفسه، ص ص، ١٦٠-١٦١.
١٣٠. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج١٧، ص ١٢٧، ص ١٣٤.
١٣١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج٤، ص ص، ١٧٣-١٧٥.
١٣٢. المصدر نفسه، ص ص، ١٨٤-١٨٦.
١٣٣. رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ص، ٤٧٤-٤٧٥.
١٣٤. عبد النافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٥٥.
١٣٥. صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص ص، ٨٥-١١٥.
١٣٦. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط١، الدار العربية للطباعة، ج١، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٢١٨.
١٣٧. المصدر نفسه، ص ص، ٢١٨-٢١٩؛ موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة..، ج٣، ص ص، ٥٧-٦٠؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج٤، ص ٢٢٣.
١٣٨. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج٣، ص ٦٤.
١٣٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج٤، ص ص، ٣١٥-٣١٦.

١٤٠. المصدر نفسه، ص ٣٢٠؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص ص ١٧٩، -١٨٣
١٤١. جريدة البلاد، بغداد، العدد (٨٩٣) في ١٤ حزيران ١٩٣٧؛ جريدة النهار، بيروت، العدد (١١٤٧) في ٣ تموز، ١٩٣٧
١٤٢. نقلاً عن: الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج ١٧، ص ١٩٩.